جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

دور العدالة الانتقالية في حل الأزمة السورية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إعداد الطالبة :

- بن الطاهر خيرية

اشراف الاستاذ:

حتحوت نور الدين

حتحوت نور الدين	أستاذ محاضر صنف ب	مشرفا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بالصحة والعافية لإتمام هذا العمل.

أقدم شكري إلى أستاذتي المشرف "حتحوت نور الدين" الذي أتقدم إليه بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير على تقبله

الإشراف على هذا البحث و على كامل نصائحه وتشجيعه لإتمام هذه المذكرة

إلى والدي اللذان قدما لي كافة الدعم طيلة إنجاز هذا البحث.

إلى زوجي الذي ساندني طيلة هذا العمل.

الى أخي..بن الطاهر صلاح الدين.

خطـــة البحـــــث

مقدمـــــة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم العدالة الانتقالية

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

الفرع الأول: نشأة و تطور مفهوم العدالة الإنتقالية

الفرع الثاني: تعريف العدالة الإنتقالية

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية و المفاهيم المشابهة لها

المبحث الثاني: عناصر العدالة الانتقالية

المطلب الأول: مكونات العدالة الإنتقالية

المطلب الثاني: أهداف العدالة الانتقالية

المبحث الثالث: التعريف بمفهوم ادارة الأزمة

المطلب الأول: تعريف الازمة

المطلب الثاني: مفهوم إدارة الأزمة

المطلب الثالث: استراتجيات إدارة الأزمة

الفصل الثاني: مسارات و تطورات الأزمة السورية

المبحث الاول: جذور و خلفيات الأزمة السورية

المبطلب الأول: البيئة الجيوسياسية لسوريا

المطلب الثاني: أسباب الأزمة السورية

المطلب الثالثتطورات الأزمة السورية

المبحث الثاني: أبعاد الأزمة السورية

المطلب الأول:الأبعاد المحلية للأزمة السورية

المطلب الثاني:الأبعاد الإقليمية للأزمة السورية

المطلب الثالث:الأبعاد الدولية للأزمة السورية

الفصل الثالث:استراتجيات ادارة الأزمة السورية

المبحث الأول: اليات ادارة الأزمة السورية

المطلب الأولأساليب السلطة السياسية لحل الأزمة السورية

المطلب الثانيأساليب المعارضة لحل الأزمة السورية

المطلب الثالث:الأساليب الأممية لحل الأزمة السورية

المبحث الثاني مشروع العدالة الانتقالية في سوريا

المطلب الأول:استراتيجية العدالة الانتقالية في سوريا

المطلب الثاني:المرحلة الانتقالية في سوريا

المطلب الثالث: تحديات العدالة الانتقالية في سوريا

الخاتـــمة.

مقدمة

مقدمـــة

شهدت دول العالم العربي نهاية 2010 بداية 2011حركات احتجاجية بدأت من تونس لتمتد بعد ذلك الى أكثر من بلد عربيمصر، ليبيا، اليمن، سوريا، هذه الأخيرة التي شهدت حراك شعبي من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لكن المجابهة التي لقيها المحتجون و المتظاهرون من قبل قوات النظام السوري غيرت من طابع الحراك و مجرياته، نتيجة لقوة و تمسك الشعب السوري بهذه المطالب ومع احتدام الصراع في سوريا ورفض السلطة السياسة الاعتراف بمشروعية الحراك الأمر الذي زاد من تعقيد الأوضاع وتعدد أطرافه وهو ما خلق أزمة داخلية لها أبعاد إقليمية ودولية، هذا ما استدعى تحرك المجتمع الدولي لإقتراح أساليب ووضع استراتجيات ومقترحات من أجل حلها، من بينها ما سمي بالعدالة الانتقالية لأدارة الأزمة ووضع خطة الانتقال الديمقراطي في سوريا و تحديد ملامح المرحلةالانتقالية.

أسباب اختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية:

إن اهتمامي الكبير بما يحدث في الوطنالعربي وتفاعلاته فانرغبتي لمعالجة هذاالموضوع البحث في مختلف القضايا التي تهتم بالعالم العربي و الإسلامي،وبروز دور الجامعة العربية فيقضايا ثورات الربيع العربي بصفة عامةوالقضيةالسورية بصفة خاصة، لما لها من خلفياتوأبعادورهاناتنظرالتأثيرها الكبير على النظام الإقليمي العربي،وهكذا نتوصل إلىمعرفة أوضاع الوطن العربي.

الدوافع الموضوعية:

إن اختياري لهذاالموضوع لا يتوقف على إنجاز هذا البحث من أجل الوصف فقط ، بلمن أجل أن نتوصل من خلاله إلى نتائجموضوعية جديدة ، وهذا ما يجعل البحث لا يقل أهمية عن باقي البحوث العلمية الأخرى خصوصا وأنه يعالج أحد أهم جوانب الواقع العربيلفترة ما بعد2011 و تبيان مدى دور جامعة الدول العربية في تأثير وتحديد موقفها في قضايا الربيع العربي.

مقدمـــة

أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع من خلال مجموعة مصالحتية من خلال عملية تحول ديمقراطي عبر تحقيق العدالة الانتقالية وتتدرج في نفس سياق التحليل، ومدى استجابة النظام السياسي القائم في سوريا، لوضع اليات ناجعة لحل الأزمة وكذا حدود القيام بإصلاح سياسي حقيقي يؤدي الى التعددية و الديمقراطية و التداول السلمي على السلطة، و تعد المعيار الأهم من أجل احداث الانتقال الديمقراطي، وهو الأساس في المرحلة الانتقالية لسوريا المستقبل ولا يمكن أن يتحقق هذا التحول، الا في ظل توفر الشروط الأولية أهمها الخروج من دائرة العنف و استتباب الأمن و الاستقرار السياسي الذي يتيح بدء عملية الانتقال السياسي نحو التعددية و السلم الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة رصد و ابراز و تحليل الأسباب التي تقف كعائق في مسار الانتقال الديمقراطي في سوريا الذي امتد خمس سنوات بدايتا من انتفاضة شعب يطالب بالعدالة الاجتماعية و الانصاف السياسي الى حرب لها أبعاد اقليمة و دولية، و تحليل الأليات و الإستراتجيات التي اتبعتها السلطة السورية لإدارة الأزمة ،و ابراز مواطن الخلل في هذه الأساليب التي فشلت في احداث الانتقال السلمي، و تحديد الأساليب التي تسهم في ادارة المرحلة الانتقالية من خلال وضع خطة للتحول الديمقراطيي في سوريا، بالنضر الي العدالة الانتقالية كحل فاعل في حل الأزمة السورية و ضبط معالم الديمقراطية من أجل سوريا المستقبل.

أدبيات الدراسة:

تستمد دراستنا مشروعيتها المعرفية والمنهجية من جملة الدراسات و البحوث التي تلتقي معها في متغيرا أو أكثر وقد ساعدتنا هذه الدراسات بشكل كبير في التوجيه النظري و المنهجي.

الدراسات السابقة:

1/- 1/-دراسةمجموعة من الباحثين بعنوانخطة التحول الديمقراطيي سوريا"المركز السوري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، أغسطس، 2013حاولت مسار المرحلة الإنتقالية في سوريا و عرض مشروع العدالة الانتقالية في مؤتمرإدارة المرحلة الإنتقالية في سوريا"

2/-دراسةلمجموعة من الباحثين بعنوان :**"حال الأمة العربية2012 -2010"**، (تحرير : أحمد يوسف ونيفين مسعد)مركزدراسات الوحدةالعربية،بيروت، 2012 .تناولتالدراسة الوضع الإقليمي العربي والعلاقات العربية في المحيط الإقليمي كإيران وتركيا، والعلاقات مع الولايات المتحدة والصين والإتحاد الأوروبي، ومن ثم استعرضت حال الأمةالعربيةورياح التغيير الجارية في المنطقةالعربيةبأسرها وثورات الديمقراطية في الوطن العربي، وسلطت الضوء علي ردود الأفعال الدولية والإقليمية على الثورات العربية كثورة تونس ومصر والثورات الأخرى.

3/- حلقة نقاشية لمجموعة من الباحثين لمركز الدراسات الإقليمية بعنوان: **"موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية"**، جامعة الموصل،العراق،2012. أجابت هذهالدراسة عن عدةتساؤلات عن مدى تأثر الجامعة العربيةبرياح التغيير التي تهب على الدول العربية،وهل ستنجح الجامعة في تطوير أدائهالتكون معبرة عن آمال الشعوب العربية وتطلعاتها؟ أم أن الجامعة التي اعتادت أن تكون صوت القادة لا الشعوب هي التي ستطبع الثورات العربية بطابعها" الجامد "و"البطيء"؟ خاصة أن كثيرا من الدول العربيةمازالت تبدو بعيدة عن رياح التغيير.

ركزت جميع الدراسات السابقة على التالي:

1 -ركزت علي مراحل الاستقرار والبقاء والانجاز والاستقلال التي مرت بها، ثم تناولت جهودومحاولات إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي، إلى جانب دورها في المنطقة العربية.

2- تناولت بعض الدراسات جوانب الوضع الإقليمي العربي والعلاقات العربية في المحيط الإقليمي كإيران وتركيا،والعلاقات مع الولايات المتحدة والصين والإتحاد الأوروبي،ومن ثم استعرضت حال الأمة العربيةورياح التغيير الجارية في المنطقة العربيةبأسرها كما تناولت منطقة الشرق الأوسط وتدخلات الولايات المتحدة الأمريكية فيها لصياغةشرق أوسط كبير، ثمطرح موقف جامعة الدول العربية تجاه الحراك الشعبي وثورات الربيع العربي،وهل تأثرت الجامعة بذلك؟

إن َ جميع الدارسات السابقة التي اختلفت وتعددت وجهاتها، تناولت جامعة الدول العربيةومراحل تطورها، على الرغم من تعددها وتنوعها إلا أنها لم تستطع إعطاء صورة معمقة عن أداء ومواقف جامعة الدول العربية تجاه الأزمات العربية السابقة، لذا فستضيف هذهالدراسة وبشكل معمق من خلال التركيز على موقف جامعة الدول العربية تجاه الاحتجاجات الشعبية واستعراض مواقفها المختلفة تجاه التغيرات السياسية العربية وتحليلها

مقدمـــة

وتفسيرها، في ظل الحراك الشعبي في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، ما بين 2011 –2014 والتعمق في تسليط الضوء على دور" البيئات "أو العوامل الخارجية والداخلية في التأثير علي مواقفها، كالولايات المتحدة ومجلس الأمن والصين والاتحاد الأوروبي والعراق كبيئة داخلية عربية وما الذي تحتاجه جامعة الدول العربية من مشاريع إصلاح ومقترحات للنهوض بالواقع العربي.

لاتزال تعبر الحرب عن الأراء الاستراتيجية الأولى في اداء العلاقات مابين الدول أو مابين الكيانات ذاتها، و ذلك ماتعبر عنه الأزمة السورية من خلال الصراع الصفري مابين جماعات متنافسة تلغي احداها الأخرى صراعها على السلطة ما أوصل الجميع إلى طريق مسدود و حرب فواعل ودخول أطراف جديدة على خط المواجهة ، ماتعدى الموقف و الذي حاول فيه المجتمع الدولي بكل وسائل الوساطة و الحل و التفاوض لوضع حد لهذا الصراع دون جدوى و عليه نطرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم العدالة الانتقالية في ادارة الأزمة السورية الحرب؟

وتتفرع هذه الإشكالية الى جملة من الأسئلة الفرعية منها:

1/ ماالمقصود بكل من العدالة الانتقالية و ادارة الأزمة؟

2/ ماهي مسارات و تطورات الأزمة السورية؟

3/ هل يعد مشروع العدالة الانتقالية من الأساليب الفاعلة في حل الأزمة السورية؟

و للاجابة على اشكالية الدراسة و الأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

استخدام السلطة السياسية أساليب العنف زاد من تعقيد الأزمة السورية..

تعد العدالة الانتقالية أسلوب فعال لأدارة الأزمة السورية.

غياب الارادة السياسة في سوريا عرقل مسار العدالة الانتقالية.

مقدمـــة

منهج الدراسة و أدواته:

تقتضي طبيعة الدراسة تناول التكامل المنهجي التالي:

– **اقتراب تحليل النظم** إن الأزمة السورية توجب علينا استخدام اقتراب تحليل النظم، وبالأخص الدوافع وفواعل الأزمة واستراتجيات إدارتها والأطر والمفاهيم المقاربة والمشابه له وأهم الأطر النظرية التي سعت لتأصيله.

–**بالإضافة لاستخدام اسلوب دراسة الحالة:** هذا المنهج يساعد على ابراز أسباب فشل أساليب السلطة السياسية و الأساليب الأميمة في حل الأزمة السورية من خلال دراسة أسباب و مراحل الأزمة وأخذها كعينة للدراسة مشروع العدالة الانتقالية في ادارة المرحلة الانتقالية ومدى قدرتها على تجاوز هذه العراقيل لتجسيد مبادئ التحول الديمقراطي التي تعتبر الأساس للديمقراطية.

الحدود الزمانية والمكانية للدارسة:

تتحدّد الأطر المكانية للدراسة في التركيز على الدولة السورية كوحدة للدراسة والتحليل، أمّا الإطار الزماني للدراسة فيتحدد في الفترة الممتدة من سنة 2011 وإلى غاية سنة 2015ومن خلالها يتم تتبع كافة التحولات والتطورات والعراقيل التي شهدتها عملية الانتقال الديمقراطي في سوريا.

تقسيم الدراسة:

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: والذي يضم الجانب المفاهيميللدراسة والمتمثل في تحديد مفهومي العدالة الانتقالية و إدارة الأزمة.

الفصل الثانيوالذي حاولت من خلاله دراسة أهم الأسباب و الأبعاد التي أدت إلى تعقيد الأزمة السورية أهم الاستراتجيات وآليات إدارة الأزمة.

الفصل الثالث: تناولت فيه دراةإمكانية تطبيق مشروع العدالة الانتقالية قي سوريا و تحديات المرحلة الانتقالية في سوريا.

صعوبات الدراسة:

لا شك في أن أي دراسة علمية تخصصية تواجه قدرا من المعضلات و المعوقات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته، وما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المعضلات و المعوقات بقصد تذليلها والسيطرة عليها، وتجاوزها لغرض نجاح البحث بصورة علمية، وفي حقيقة الأمر فقد تلخصت صعوبات هذا البحث في:

1- شمولية البحث وسعته مما يؤدي إلى تفلت الكثير من جزئياته.

2- قلة الكتابات الأكاديمية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث اشتملت على مجموعة من المقالات الصحفية التي تعبر عن صاحبها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للعدالة الإنتقالية

يتحدد هذا الفصلفي مفاتيح الدراسة و المتمثلة أساسا في مفهومي العدالة الانتقالية و ادارة الأزمة، اذ نتطرق من خلاله الى معنى العدالة الانتقالية و المضامين المختلفة للمفهوم من منطلق بحث علمي عن أنسب السبل لإرساء نظام ديمقراطي عادل على أنقاض نظام استبدادي شمولي، ومن ثم التطرق الى مفهومي الأزمة و ادارة الأزمة و أفضل اللاستراتجيات التي يجب اتخاذهلمواجهة الأزمات.

المبحث الأول: :المضامين المختلفة لمفهوم العدالة الإنتقالية

تمهيد:

من أكثر الأمور التي أثرت سلبا على مسار العدالة الانتقالية عدم وجود تعريف محدد و مضبوط لمفهوم العدالة الانتقالية الأمر الذي أتاح للبعض استخدامه في غير مواضعه، كما حدث بالنسبة لإساءة استخدام مفهوم المصالحة الوطنية، ومن ثم يتعين تنقيته مما قد يشوبه من أغراض أو توجيهات تحيد به عن مساره الصحيح، أو اتخاذه ذريعة لترويج أهداف سياسية بما يقوض أهدافه الرئيسية.

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية

من واقع المفهوم نجده مفهوم مركب فهو مكون من مقطعين هما العدالة والإنتقال ومن ثم في تعريفه أنه تحقيق العدالة في فترة إنتقالية تمر بها الدولة.

ومن ناحية تأريخ المفهوم نجد أنه مفهوم حديث النشأة حيث ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأخذ يتنشر في السبعينات من القرن الماضي بصورة كبيرة حيث ظهرت العديد من التجارب في هذا المجال منها تجربة بيرو وتشيلي والسلفادور وصربيا وجنوب أفريقيا، ومن ناحية الدول العربية نجد أن أفضل تجربة في هذا المجال هي التجربة المغربية عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة نتيجة للإصلاحات السياسية التي تمت في المغرب في التسعينات من القرن الماضي، وعبر الباحثين عن هذه التجربة فيما يعرف باسم " عنصر المشروعية في العدالة الإنتقالية"حيث تمت تلك التجربة عن طريق السلطة السياسية بداية من تعيين عبدالرحمن اليوسفي رئيسا للوزراء وفتح ملفات إنتهاكات حقوق الإنسان في الفترة السابقة لذلك[1]

[1] عبد الحسين شعبان،**العدالة الانتقالية مقاربات عربي للتجربة الدولية**"مجلة الحوار المتمدن، العدد 3652، (2012/02/28).

الفرع الأول: نشأة و تطور مفهوم العدالة الانتقالية:

يرجع بعض الباحثين أصل مفهوم العدالة الانتقالية الى محاكم نورنبيرغ (1945)، حيث عمدت المنتصرة من الحرب العالمية الثانية الى توسيع نطاق أليات القانون الجنائي في حينها، لتمكن من محاكمة قيادات عسكرية و سياسية بعينها في المضامين النازي و الياباني،مع التركيز على الجرائم التي إرتكباها، و ليس من منطلق إنتمائهم الأيديولوجي فقط و قد جنب هذا التوجه بعض أركان النظامين المتابعة القضائية، لكنه مما كان له أثر حاسم في تعزيز الوعي الحقوقي على المستوى الدولي، و بروز فعاليات مؤسسية على المستوى الدولي جعلت القضية الحقوقية عبر العالم قضيتها الأولى.[1]

لم يعرف مفهوم العدالة الانتقالية ازدهاره و يصبح حقلا مستقلا في القانون الدولي إلا مع التجارب إلا مع تجارب الانتقال الديمقراطي في أوروبا و أمريكا الجنوبية خلال سبعينات و ثمانينات القرن العشرين، فقد صاحبت محاكمات أعضاء النظام العسكري في اليونان (1975)و الأرجنتين (1983) تعبئة حقوقية دولين واسعة أججها ماتكشف من فضاعات ارتكبتها تلك الأنظمة خلال فترات حكمها، و قد فرضت هذه التعبئة منح أهمية خاصة للجانيين الجنائي و الحقوقي في التحول السياسي، و عدم إقتصاره على متابعات فردية تبنى على دعاوى فردية أو جماعية محدودة في أحسن الأحوال و رفعت التعبئة الحقوقية شعار "العدالة الجنائية"بوصفها قاعدة أساسية لتحقيق العدالة الإنتقالية التي تجعل من كشف الإنتهاكات و معاقبة مرتكبيها ووضع اليات منعها مستقبلا هدفها الأسمى و مبتغاها الأبعد.[2]

الفرع الثاني: تعريف العدالة الانتقالية

اختلفت وتعددت مفاهيم العدالة الانتقالية منحيث تعبيرها على مجموعة من التدابير و الإجراءات القضائية و غير القضائية كما تعبر عن أداة يتم الاضطلاع بها خلالمرحلة ما بعثورة الخامسوالعشرين المجيدة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسانوغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق، وخلال فترة تغيير هذا النظام،وهي ترمي أساس إلى القصاص العادل للضحايا، وجبر الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم وإصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال

---

1 أحمد شوقي بينوب،**العدالة الانتقالية:المفهوم، النشأة، التجارب** مجلة المستقبل العربي، متحصل عليه من الموقع:
http://www.caus.org.lb/Home/electronic_magazine_list.php?CategoryID=36

2 المرجع نفسه.

بالمجتمع إلى صميممرحلةالديموقراطية ومنعتكرار ما حدث من انتهاكاتوتجاوزات،ويعرفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان" بأنها عملية تشمل كامل نطاق العملياتوالأليات المرتبطةبالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهمتركة منتجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة، اذا فالعدالة الانتقالية ماهي إلا أداة لتجاوز روح الكراهيةوالعدوانية والتي عانت منها بعض المجتمعات وهي احدى الاليات الفعالة لتجاوزالتراكمات السلبيةّ لانتهاكات حقوق الانسان، حيث تهيءشروط المصالحةوالتسامحوالاستقرار داخل المجتمعوالبعد عن عقلية الثأر والانتقام.*

وتعرف أيضا بانها" برنامج للتحول من حالة ا لارتباك والفوضى التي خلفها النزاع نتيجة للإرث الهائل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان إلى حالة النظامالديمقراطي التعددي بعدإزالة جميع الآثار التيخلفتها الحروب بحيثحمترم النظام الجديد الاختلافويثريالتنزعوحماية حقوق الانسان.[1]

مما سبق يمكن ان نستخلص كتعريفاجرائي بان العدالة الانتقالية هي:

مجموعة إجاءات و تدابير، بعضها قانوني و قضائي، هدفها معالجة إرث ثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان لتمكين مجتمع معين من أسباب الإجتماعي بعد حقبة من الحرب الأهلية أو الحكم الدكتاتور تقوم العدالة الانتقالية –تقليديا– على أربعة أسس هي:محاكمة وكشف الضالعين في الانتهاكات، وكشف حقيقة الانتهاكات، وتعويض الضحايا والاعتذار أحيانا من قبل الدولة إذا كانت الجرائم ذات طبيعة عرقية، ثم الإصلاح الإداري والمؤسسي بما يُمكّن من ضمان عدم تكرار الانتهاكات.[2]

* أنضر: تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي بشأن << سيادة القانونو العدالة الإنتقالية ، في مجتمعات الصراع >>

1 جلبي فهيل جبار، **المصالحةالوطنية فيالعراق دراسة سياسية حول الوضعالعراقي بعد 2003** ،العراق، مطبعة خاني، 2014، ص39.

2 المرجع نفسه ص37.

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية و المفاهيم المشابهة

1-مفهوم المصالحة الوطنية:

مصطلح حديث استخدم مع نهاية القرن العشرين وشمل دول أمريكا الجنوبية الى جانب بعض دول القارة الافريقية على غرار الجزائر وجنوب افريقيا ثم لينتقل استخدام الى منطقة الشرق الأوسط فيما بعد والمصالحة الوطنية تعرف بأنها عملية الهدف منها التحول نحو الديمقراطية ومحاولة بناء دولة تحترم فيها مبادئ الإنسانية ولا تنتهك فيها حقوق الإنسان ومنهم من عرفها" العودة معا الى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة من جراء أفعال خاطئة مثل الخيانة، عدم الوفاء، استخدام العنف، سواء كانت حقيقية او محسوسة من قبل احد الطرفين او كليهما، وذلك بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي اثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما[1]

كما تعرف بانها توافق وطني بين طرفين او مجموعة من الأطراف داخل المجتمع الواحد من اجل ردم الفجوات بينهم ومحاولة تقريب وجهات النظر، فهي عملية توافق وطني، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، وتقوم على قيم التسامح وإزالة آثار صراعات الماضي، من خلال آليات محددة واضحة وفق مجموعة من الإجراءات تهدف للوصول إلى نقطة الالتقاء.[2]

ويراها البعض الاخر بانها الصيغة التي من خلالها يكون هناك تفاهم بين افراد الوطن الواحد من اجل الوصول الى وفاق جماعي يمهد الطريق نحو انقاذ الوطن ووضع في الطريق الصحيح نحو الاستقرار الكامل.[3]

وعرفها الكاتب الأمريكي جون بول ليدراخ بانها" عمليات حيوية وتكييفية تستهدف بناء ومداومة البنية الممزقة للعلاقات بين الافراد والحياة المجتمعية، وهي تتعلق بالناس وعلاقاتهم، فهي لا تعني ابدا العودة الى الحالة الأولى رغم الرغبة الشديدة في ذلك، بل انها تتعلق ببناء العلاقات، والعلاقات مرتبطة بأشخاص حقيقيين في مواقف حقيقية يتعين عليهم إيجاد طريقة للتقدم معا". [4]

---

[1] جبران مسعود، **معجم الرائد**، لبنان :دار العلم للملايين، ط 7 ، 1992 ، ص 48

[2] طه عابدين طه، **الصلح في ضوء القران الكريم**، دم ن ،د ت ن، ص14

[3] المرجع نفسه ص 14

[4] Juan E.Mendez national reconciliation : transnational justice and the International criminel court.p28

وكتعريف اجرائي للمصالحة الوطنية يمكن القول بانها مجموعة من الخطط او استراتيجية معينة تنتهجها الدولة من اجل سد الفجوات بين الأطراف المتخاصمة والمتحاربة والخروج من الازمات التي قد تصيبها. جراء انتهاكات وتجاوزات تمس الانسان من خلال تفعيل اليات الحوار والمسالمة بدل العنف وإلغاء الاخر.[1] والنظرة التفاؤلية للمستقبل والتسامح مع الماضي، كما ان المصالحة الوطنية لا يمكن ان تكون دون شعور بالمواطنة فهي ملازمة لها.

وهناك من الباحثين والمفكرين من يتكلم عن مجموعة من الشروط الواجب توافرها من اجل تحقيق المصالحة الوطنية، وهي أربع (4): الحقيقة، الرحمة، العدل، السلام.[1]

2-مفهوم العدالة الاجتماعية:

لاتذكر علاقة وثيقة بين المفهومين فتقويض مفهوم العدالة الاجتماعية يمكن أن يشكل سببا اساسيا لحدوث احباطات إجتماعية ، ومن ناحية أخرى، فإن العدالة الانتقالية تهدف الى جبر أضرار ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان و التصدي للمضالم بما يسهم اعادة التوازن للمجتمع و تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. و لكي نوضح العلاقة بين المفهومين نضرب مثلا بما أ صاب مصر خلال العامين الماضيين من خلل اجتماعي نتج عن انتهاك أهم قواعد العدالة الاجتماعية بتمييز بعض الفصائل الفصائل و الجماعات والفرق على سائر أطياف المجتمع، مما خلق حالة من الانقسام الشديد به ز في مثل هذه الحالات يمكن أن تبادر الجهات المعنية بتطبيق أليات العدالة الاجتماعية بإصدار مايلزم من توصيات لمؤسسات الدولة الأخرى لمعالجة مثل هذه الصور من انتهاكات حقوق الانسان[2]

[1] جلبي فهيل جبار، **المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003** ، **العراق**، مطبعة خاني، 2014 ، ص5

[2] عادل ماجد، الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في مصر، سلسلة اصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، ط2 ديسمبر2014، ص26.

المبحث الثاني: عناصر العدالة الانتقالية:

تمهيد

العدالة الانتقالية تمثل مجموعة من اللإجراءات و التدابير كوسيلة لنقل المجتمع من مرحلة التحول الديمقراطي و عدم النكوص و العودة الى مرحلة التجاوزات و الانتهاكات لحقوق الانسان فهي ليست غاية بحد ذاتها انتما وسيلة لهدف محدد، و عادة ما تتخذ هذه الإجراءات عبر القضاء الرسمي عبر عناصر سياسية شاملةليست العناصر المختلفة المكونة لسيلسة العدالة الانتقالية، أجواء من لائحة عشوائية، بل يتصل أحدها بالأخر عمليا و نضريا.

المطلب الأول: مكونات العدالة الإنتقالية

1 الملاحقات القضائية:

يعتبر الكوثيون من فقهاء القانون و السياسة بأن المحاكمات عنصر من العناصر المهمة للعدالة الانتقالية على أساس أن من خلالها تتم محاسبة المسؤولين جرائم الحرب داخل المجتمعات و المنتهكين لحقوق الإنسان و تتميز العدالة الانتقالية عن العدالة الكلاسيكية، أي عدالة المحاكم بلجوئها الى مقاربة سياسية، حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تماما و المنتصر فيها قوى التغير الكلية، فيلجأ الأطراف لحل وسط خاصة اذا كانت محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي ولا سيما الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، و الدين لايزالون ممسكين بجزء معتبر من السلطة، و بالتالي فالأهم هو تسهيل الانتقال نحو الديمقراطية بمنح هؤلاء المسؤولين فرصة بالمساهمة في مسار الانتقال بعدم ملاحقتهم قضائيا لأنهم لايزالون يمسكون بقدر مهم من السلطة ز بإمكاهم عرقة التحول لو لم تقدم لهم ضمانات بعدم المتابعة و الزجبهم في السجون[1].

[1] عادل ماجد**الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في مصر، سلسلة اصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي**، مرجع سابق ص29

الملاحقات القضائية الدولية:

إنّ الملاحقة القضائية على الجرائم الدولية قد تُحدِث أثراً أكبر متى تمّت متابعتها محلياً، ضمن المجتمع الذي ارتُكِبَت فيه الجرائم، لأنّ المجتمعات الخارجة من نزاع معيّن أو التي تمرّ بمرحلة انتقالية، قد تفتقر إلى الإرادة السياسية لملاحقة على هذه الجرائم، وقد تعجز الأنظمة القانونية أمام حالة مماثلة.

حتّى الأنظمة القانونية المتطوّرة –التي تعالج الجرائم العادية بشكل أساسي –قد تفتقر إلى القدرة على معالجة هذه الجرائم بفعالية.

وقد تستوجب هذه المشاكل المساعدة الدولية التي ترتكز على الممارسات الفضلى من أماكن أخرى –مثلاً بتشكيل محاكم "مختلطة" تضمّ شخصيّات فاعلة، دولية ومحلية، في مجال العدالة. وقد أُنشأت هذه المحاكم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وسيراليون، وكوسوفو، والبوسنة، وتيمور الشرقية وكمبوديا.

العام 2002، أسّس نظام روما لعمل هذه المحكمة على التحقيق مع الأفراد المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية المرتكبة منذ الأوّل من تموز/يوليو 2002، وتعمل على محاكمتهم في الحالات التي تكون الدول فيها غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك.

وبموجب مبدأ "التكامل" المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، يبقى من واجب المحاكم المحلية تحقيق العدالة –بحيث تكون المحكمة الجنائية الدولية الملاذ الأخير. وفي السنوات الأخيرة، أدّت المحاكم المحلية هذا الدور بشكل متزايد.[1]

[1] ـــــــ ، ـــــــ ، العدالة الجنائية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية متحصل عليه من الموقع: https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/criminal-justice

2-لجان تقصي الالحقائق:

تعتبر معرفة الحقيقة حق للمجتمعات والأفراد معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان عقب نزاع مسلّح أو ممارسات القمعوتقرّ الثقافات جميعها بأهمية الحِداد المناسب من أجل تحقيق الشفاءعلى الصعيد الشخصي والاجتماعي..

ويقرّ القانون الدولي بوضوح بحقّ الضحايا والناجين في معرفة ظروف الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحقّهم، وهويّة المسؤول عنها.يزال القانون الدولي في تطوّرٍ ، في هذا المجال ومن حيث مفهوم حقّ المجتمع في معرفة الحقيقة.

3-البحث عن الحقيقة بما في ذلك لجان تقصي الحقيقة

تقوم الأنظمة القمعية عن عمد، ولتشريع وجودها، بإعادة كتابة التاريخ وتنكر ارتكاب الإنتهاكات. فيسهم البحث عن الحقيقة في وضع سجلّ تاريخي لتلافي هذا النوع من التلاعب.ويمكن لذلك مساعدة الضحايا على طوي الصفحة عبر الإطّلاع أكثر على الأحداث التي عانوا منها، من مثل مصير الأفراد المفقودين.[1]

أصبحت لجان الحقيقة المستقلّة والفاعلة، بفضل ارتكازها على الأصول من أميركا اللاتينية، جزءاً أساسياً من جهود العدالة الإنتقالية عبر العالم. ومنذ بداية 2011 تمّ إنشاء حوالى 40لجنة حقيقة رسميّة للنظر في الإنتهاكات السابقة والتبليغ عنهاوتعتمد لجان الحقيقة عدداً من خطوات التحقيق –حماية الأدلّة، وجمع المحفوظات، ومقابلة الضحايا والشخصيات الفاعلة السياسية الرئيسية، والوصول إلى معلومات الدولة ونشرها، وإصدار التقارير والتوصياتوفي بعض الحالات التي لم تنشئ فيها الحكومات لجان الحقيقة، أطلقت مؤسّسات رسمية أخرى – أمثال البلديات (المدعي العام الشعبي) –عمليات تحقيق رسمية محدودة النطاقوتعدّد أيضاً الأمثلة على مبادرات مهمّة للبحث عن الحقيقة أطلقها المجتمع المدني والمجموعات الدينية ومنظّمات الضحايا.وفي بعض الأحيان، تنجح المبادرات غير الرسمية، أو المحلية أو الخاصّة

[1] جبلي فهيل جبار، مرجع سابق، ص 36، 37

بحالات معيّنة، في تحفيز جهود محلية أكثر شمولاً، كما ويمهّد البحث عن الحقيقة الطريق لنهج عدالة إنتقالية أخرى، مثل فحص الأهلية والملاحقة القضائية و التعويضات[1].

4-جبر الضررو تعويض الضحايا

تعويض عنصر الضحايا مقرون بالعنصرين السابقين، فمحاكمة مرتكبي الجرائم و تكوين لجان حقائق لرصد شهادات الضحايا تستلزم تعويضا لهؤلاء الضحايا من اجل السير قدما نحو تحقيق العدالةالانتقالية، وهذا التعويض يكون من جانبين تعويض مادي واخر معنوي، الأول يقوم على أساس تعويض الضحايا ماديا عن الضرر الملحق بهم والثاني من خلال رد الاعتبار لهات الفئة من المجتمع ومساندتهم معنويا،واذا تطرقنا الى برنامج التعويضات لضحايا النظام السابق في العراق خاصة بعض المناطق التي تضررت مثلا لانفال ومنطقة الاكراد وغيرهم من أبناء الشعب العراقيفقدْ نص مشروع الموازنة لعام 2011 على ان يجب دفع تعويضات للمتضررين في عهد النظام السابق ولكن لم يتم تحديد مقدار تلك الاموال ولا الذين ستشملهم التعويضات[2].

أنواع جبر الضرريمكن تحديد مبادرات جبر الضرر بطرق شتّىفقد تتضمّن التعويض المالي للأفراد أو المجموعات؛ وضمانات عدم التكرار؛ والخدمات الإجتماعية كالعناية الصحية أو التربية؛ وتدابير رمزية كالإعتذارات الرسمية أو الإحتفالات العلنية لإحياء الذكرى أمثلة:

- من 1996 إلى 2008، دفعت حكومة تشيلي أكثر من 1.6مليار دولار معاشات تقاعد لبعض ضحايا نظام بينوشي وأرست برنامجاً متخصّصاً للعناية الصحية للناجين من الإنتهاكات.وترافق ذلك باعتذار رسمي من الرئيس.
- وتعمد حكومة المغرب حاليالإلى منح تعويضات فردية وجماعية على أكثر من 50عاماً من الإنتهاكات الواسعة النطاقويتضمّن ذلك تمويل المشاريع المقترحَة من المجتمعات المحلية التي استُبعدت في السابق عمداً من برامج التنمية لأسباب سياسية.

[1] جلبي فهيل جبار، مرجع سابق،ص 39

[2] الحقيقة و الذاكرة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، متحصل عليه من الموقع:

https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/truth-and-memory

- في العام 2010 اعتذر رئيس سيراليون رسمياً للنساء، ضحايا النزاع المسلّح في بلاده منذ 10 سنوات. ويدخل هذا الإعتذار ضمن الجهود المبذولة لتوزيع تعويضات متواضعة للضحايا الذين يستوفون الشروط، وتأمين إعادة التأهيل ومنافع أخرى لهم.
- أصدرت الدوائر الإستثنائية في كمبوديا أولى قراراً بإعطاء تعويضات رمزية وجماعية في الإدانة الأولى للمحكمة على الجرائم ضدّ الإنسانية. وأمرت المحكمة إدراج أسماء ضحايا سجن شهير على موقع المحكمة الإلكتروني، فضلاً عن اعتذارات المُدانين.

وحينما طُبِّقَت مبادرات التعويض من دون تدابير أخرى ضمن عملية تحقيق العدالة، لاقت انتقادات على أنّها تحاول شراء صمت الضحايا.

ويعتبر المركز الدولي للعدالة الإنتقالية أنّ مبادرات التعويض التي تتبع مشاورات هادفة مع الضحايا لها الفرص الفضلى بأن تكون عادلة وفاعلة. كما يمكن المساهمة بتعزيز فعالية هذه التعويضات من خلال ربطها بأشكال أخرى من الإعتراف، والعدالة، وضمانات عدم التكرار، بحسب ما توصي به[1]

5 -إصلاح المؤسسات:

غالباً ما تكون المؤسسات العامة – مثل الشرطة والقوى العسكرية والقضاء – أدوات للقمع والإنتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان. وحين يحدث الإنتقال نحو الحكم الديمقراطي، يصبح إصلاح هذه المؤسسات أساسياً.

إنّ إصلاح المؤسسات هو العملية التي تتمّ بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها، بحيث تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون وتخضع للمحاسبة الناخبين. وبإدماج عنصر العدالة الإنتقالية، تساهم جهود الإصلاح في ضمان محاسبة المرتكبين الأفراد، وفي تعطيل البنى التي أتاحت حدوث تلك الإنتهاكات.

[1] جبر الضرر ، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، متحصل عليه من الموقع:
https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/institutional-reform

ويمكن أن يتضمّن إصلاح المؤسسات العديد من التدابير المرتبطة بالعدالة، أمثال:

- **فحص أهلية الموظفين** : النظر في خلفية الموظّفين من خلال إعادة الهيكلة أو التوظيف للتخلّص، في مجال الخدمة العامة، من المسؤولين الإستغلاليين والفاسدين، أو بمعنى آخر لمعاقبتهم.
- الإصلاح البنيوي: إعادة هيكلة المؤسسات بغية تعزيز النزاهةوالشرعية، من خلال ضمان المحاسبة وبناء الإستقلالية وتأمين التمثيلوزيادة الإستجابة.
- **الإشراف**: إنشاء هيئاتالإشراف ذات الظهور العلني ضمن مؤسسات الدولة لضمان المحاسبة أمام الحوكمة المدنية.
- **تحويل الأطر القانونية**: إصلاح أو إنشاء أطر قانونية جديدة، مثل اعتماد تعديلات دستورية أو معاهدات دولية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتشجيعها.
- **نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج**:حلّ الفاعليات المسلّحة – مثل المنظمات المسلّحة –وتوفير العمليات والوسائل التي تأخذ بالعدالة، والتي يمكن للمحاربين السابقين من خلالها إعادة الإنضمام إلى المجتمع المدني
- **التربية**:برامج التدريب للمسؤولينوالموظفين العامين حول معايير حقوق الإنسان القابلة للتطبيقوالقانون الإنساني الدولي.

ويهدف إصلاح المؤسسات كتدبير للعدالة الإنتقالية إلىالإعتراف بالضحاياكمواطنين وحاملي حقوق، وإلى بناء الثقة بين كافة المواطنينومؤسّساتهم العامة. فالتدابير الهادفة إلى تأمين المساعدة في هذا الإطار تتضمّن الترويج لحرية المعلومات، وحملات المعلومات العامة حول حقوق المواطن، وتدابير الإصلاحالشفهيّة أوالرمزية مثل الأنصبةالتذكارية أوالإعتذارات العلنية. [1]

[1] اصلاح المؤسسات المركز الدولي للعدالة الانتقالي، متحصل عليه من الموقع:
https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/institutional-reform

6-إحياء الذكرى:

ونصلأخيرا الى عنصر احياءالذكرىوالذي يتعلق بتخليدالذكريات حول الماضي من خلال نصب تذكارية او تحديدتواريخ مهمة وتخليدها وتستخدم كأسلوب للتذكر وتهدف الدول او الشعوب من احياء الذكرى الىالرغبة في استحضارذكرى الضحايا او التعرفوتعريفالاخرين عليهموتوعية المجتمع بخطورةالجرائمخطورة الأسباب المسببة لها والتحذير منها وهذا العنصر من العناصر المهمة في العدالة الانتقالية،وقد حاول الكثير منالعراقيين احياءالذكرى لضحايا النظام السابقوالتعاطف مع عائلاتهم.[1]

[1] جلبي فهيل جبار، مرجع سابق، ص 45

المطلب الثاني: أهداف العدالة الإنتقالية

الهدف العام للعدالة الانتقالية هو التعامل معالموروثالمتراكم عبر عقود من انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة، إذ تهدف العدالة الانتقالية إلى اعادة فرض المساءلة و تحقيق المصالحة، لتشمل كافة الضحايا، و تحميل كافة الجناةالمسؤولية بغض النضر عن هوياتهم ، و القضاءبالمساواة في كافة اجراتها و عملياتها.و تمتاز عملياتها بأنها بالعقوبات حينا و بالتصالح حينا اخر، و هي تعيد بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة الى جانب ثقتهم ببعضه البعض. [1]

تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة والانتهاكات السابقة لما قبل الثورة وإيجاد بدائل عن وسائل الانتقام خارج النظام القضائي التي من شأنها أن تُفاقم النزاع وتزيد من حدة الخلاف بين مكونات المجتمع السوري.

تقديم بعض الحقائق الموضحة لتصرفات الجناة والتجارب التي مر بها الضحايا.

إيجاد آليات متنوعة للمساءلة والشفافية بحيث تكون شاملة بشكل يمنع وقوع المزيد من الانتهاكات واسترداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تدعيم وشرعية سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

استرداد ثقة المواطنين بالدولة وبناء صورة مستقبلية جديدة إيجابية لسوريا بكل مكوناتها.

تمكين وتعزيز الضحايا من جهة والمجتمع ككل من جهة أخرى للتعافي والشفاء بعد ما تعرضوا له من عنف واضطهاد واستبداد.[2]

[1] جبلي فهيل مرجع سابق ،ص7

[2] المرجع نفسه

المبحث الثالث:التعريف بمفهوم إدارة الأزمة:

تمهيد:

يأتي مصطلح ادارة الأزمة crisis Manegment في سياق المصطلحات التي طرأت على وسائل التعامل الداخلي و الدولي، و قد ظل هذا المصطلح مقيدا بموجب المفاهيم التقليدية التي حكمت العلاقات، على اختلافها و تباين مستوياتها، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطورت بعد ذلك و بشكل ملحوظ بسبب الارتباط الوثيق مع الشؤن المختلفة الأخرى، ثمتمكنت من الحصول على اهتمامات عالية جدا من قبل المجتمع الدولي و أساليب تعامله كعملية القرار السياياسي و التفاوض و العمل الدبلوماسي، الى جانب صفة الادراك، يشكل العمود الفقري في إدارة الأزمة، و هو ما يقود بطبيعة الحال الى المسألة الأكثر أهمية فيما يخص الأزمة وادارتها، و هو صنع القرار و اتخاذه الذي بقي يمثل أسمى مرحلة من العمل الإداري/السياسي الموصل الى مرحلة المواجهة مع الازمات. [1]

المطلب الأول:تعريف الأزمة

عرفت الأزمة فى القاموس اللغوي بأنها اللحظة الحرجة أو نقطة التحول". فى حين يشار إليها فى كتب الأعمال التجارية بأنها ظرف حتمي وغير متوقع من الممكن أن يعرض العاملين بالشركة أو العملاء أو الخدمات أو الموقف المالي أو سمعة الشركة للخطر وسواء ذاك أو تلك فكلا التعريفين يتضمن عنصر الطوارئ والذي يتطلب قرارات وإجراءات فورية من المختصين بالشركة.[2]

---

[1] حسن البزاز **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان و التحول** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، 2001،ص11

[2] سي.تي.هيبو. ، إدّارة الأزمات تّرجمة عبد الفتاح الصبحي، الثقافة العالمية، ديسمبر 1998 ، ص 9

كما أن كلمة (أزمة)هي كلمة ومعروفة في الوسط الاجتماعي يثير استخدامها في كثير من المجالات والنقاشات الحادة حول تحديد مفهوم معين أو اتجاه معين في القضايا العامة أو الخاصة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعيةوالمقصود بفكرة (أزمة) *هنا – هي المشاكل أو الأحداث التي تحدث في المجتمع وتزعزع استقرار للدولة و يكون حدوثها غير متوقع. فقد تعددت تعريفات الأزمة.

فاختلفت في بعض الجوانب، واتفقت في جوانب أخرى، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، أو المجتمع، وغالباً ما ينتج عنه تغيير كبير.

أو هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة وتهديد للقيم أوللأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة.[1]

أو هي موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية مردولة، مؤسسة، مشروع، أسرة" تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية؛الأزمة وخصائصها تعني اللحظة الحرجة والحاسمة التي تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب به مشكلة ما ووُجدت بذلك صعوبة حادة أمام صاحب القرار نظراً لقلة البيانات عن الأزمة.[2]

*إزم و إزم، و لغة أزمة حادة كالأزمات السياسية. Crisisو جمعها أزمات Crisisالأزمة:

[1]محسن أحمد الخضري**إدارة الأزمات،منهج إقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات،**

2مدحت أبو النصر**نظرية الأزمة و إدارة الأزمات**بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث لاستراتجيات التغيير و تطوير منظمات الأعمالالعربي،القاهرة، 1993.ص267.

المطلب الثاني:مفهوم ادارة الأزمة

يدور جدل و نقاش بين الباحثين و الخبراء حول ماهية إدارة الأزمات و هل هي حق معرفي جديد أو مجال مشترك يلتقي فيه الباحثون من تخصصات و خبرات مختلفة أم أنه أحد مجالات علم الإدارة، وفي هذا السياق ظهرت اجتهادات ترى أن ادارة الأزمات و الكوارث أصبحت علما حديثا.

نإ المفهوم البسيط لإدارة الشيء هو التعامل معه للوصول إلى أفضل النتائج الممكنة بما يحقق مصالح القائم بالإدارة و من هنا فإن إدارة الأزمة تعني التعامل مع عناصر موقف الأزمة بإستخذام مزيج من أدوات المساومة بما يحقق أهداف الدولة و يحافظ على مصالحها الوطنية.

كما أن التعريف المبسط لإدارة الأزمةهي أنها فن إدارة السيطرة أي أنها تعني محاولة تحقيق السيطرة على الأحداث و عدم السماح لها بالخروج من اليد فإبقاء الأحداث تحت السيطرة هو محور ادارة الأزمة كما يكمن النظر إليها على أنها علم و فن كل الصراعات أو أنها تعني إمكانية التعامل مع أية حالة غير اعتيادية تهدد أهداف و نشاط محور الأزمة.[1]

و هي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات و القواعد و الأسس المبتكرة تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة و أساليب الإدارة الروتنية المتعارف عليها و ذلك بهدف السيطرة على الأزمة و التحكم فيها و توديهها وفقا لمصلحة الدولة[2]

تعدّدت التعريفات لمفهوم إدارة الأزمات، وإن كان المعنى العام لمجمل هذه التعريفات واحد وهو "كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة، وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها"وإن كان لكل باحث تعريف مختلف في مفرداته ولكنه متفق في معناه.

بينما يرى سيد عليوة أن إدارة الأزمات تعني بالأساس كيفة التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية و الإدارية و تجنيب سلبياتها و الاستفادة و ايجابياتها و هو علم إدارة التوازنات المختلفة و بحث أثارها في كافة المجالات. [1]

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراع و الأزمات، الدولية بالتطبيق على الصراع العربي الإسرائيبي،** (القاهرة:العربي للنشر و التوزيع،2001)، ص20.

[2] حسن البزاز **إدارة الأزمة بين نقطتي التحول و الغليان**،مرجع سابق،ص18

و يعرفها إسماعيل عبد الفتاح بأنها فحص استراتجيات المختلفة التي كانت تنطوي على تعيين الأطراف الأساسية المتصارعة، كما تعني تحديد الأهداف بكل طرف ز اعداد الإدارة المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

من خلال ماسبق يمكن وضع تعريف اجرائي لأدارة الأزمة فهي تعني كل الموارد المادية و المعنوية و عناصر الظروف البيئية التي تحكمها، و المتاحة أمام صانع القرار الإداري/السياسي من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف أو الأهداف المنشودة لذلكفإدارة الأزمات يجب أن تنطلق من إدارة الأزمة القائمة ذاتها وتتحرك في إطار الإستراتيجية العامة للدولة، وهذا يتطلب تحديد الأهداف الرئيسة والانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل الاستراتيجي المستمر للأزمة وتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، ووضع البدائل والاحتمالات المختلفة وتحديد مسارها المستقبلي من خلال التنبؤوالاختيار الاستراتيجي للفرص السانحة وتحاشي أمر المخاطر التي تحملها الأزمة أو التقليل منها حيث يتطلب ذلك معلومات وافرة ومعطيات مناسبة وإدارة رشيدة.[1]

المطلب الثالث :استراتجيات مواجهة الأزمات

إستراتيجية العنف :

وتستخدم هذه الإستراتيجية مع الأزمة المجهولة التي لايتوفر عنها معلومات كافيةوكذلك تستخدم مع الأزمات المتعلقة بالمبادئوالقيم ومع الأزمات التي تنتشر بشكل سرطاني في عدة اتجاهات ومع الأزمات التيفيد العنف في مواجهتها وذلك من خلال تحطيم مقومات الأزمة وضرب الوقودالمشعل للازمة آو وقف تغذية الأزمة بالوقود اللازم لاستمرارها كما يمكنحصار العناصر المسببة للازمة وقطع مصادر الإمداد عنها .

إستراتيجية وقف النمو :

تهدف هذه الإستراتيجية آلي التركيزعلى قبول الأمرالواقع وبذل الجهد لمنع تدهوره وفي نفس الوقت السعي آلي تقليل درجة تأثيرالأزمةعدم الوصول آلي درجة الانفجار وتستخدم هذه الإستراتيجية في حالةالتعامل مع قضايا الرأي العام والإضراباتويجب هنا الاستماع لقوىالأزمة وتقديم بعض التنازلات وتلبية بعض المتطلباتمن اجل تهيئة الظروفللتفاوض المباشر وحل الأزمة .

[1] قدري علي عبد المجيد،**اتصالات الأزمة و إدارة الأزمات** ، دار الجامعة الجديدة 28،40شارع سويتر الأزاريطة، 2008 2008،ص.132

إستراتيجية التجزئة :

تعتمد هذه الإستراتيجية على دراسة وتحليل العوامل المكونة للازمة والقوى المؤثرة فيها وخاصة في الأزمات الكبير والقوية حيث يمكن تحويلها آلي أزمات صغيرة ذات ضغوط اقل مما يسهل التعامل معها ويمكن هنا خلق تعارض في المصالح بين الأجزاء الكبير للازمة والصراع على قيادة الأجزاء واستمالتها وتقديم إغراءات لضرب التحالفات .

إستراتيجية الإجهاض :

يمثل الفكر الصانع للازمة و الذي يقف ورالأزمة في صورة اتجاهات معينةتأثير شديد على قوةالأزمة وتركز هذهالإستراتيجية على التأثير في هذا الفكر وإضعاف الأسس التي يقوم عليها حيث ينصرف عنه بعض القوى وتضعف الأزمة ويمكن هنا استخدام التشكيك في العناصر المكونة للفكر والتضامن مع هذا الفكر ثم التخلي عنه وإحداث الانقسام .[1]

إستراتيجية دفع الأزمة للأمام :

وتهدف هذه الإستراتيجية آلي الإسراع بدفالقوى المشاركة في صناعة الأزمة آلي مرحلة متقدمة تظهر خلافاتهم وتسرع بوجودالصراع بينهم.[2]

ويستخدم في هذه الإستراتيجية تسريب معلومات خاطئة وتقديتنازلات تكتيكية لتكون مصدر للصراع ثم يستفاد منها .

[1] علي حسن السعدني **إستراتيجية إدارة الأزمات**،مجلة الحوار المتمدن،عدد 4179 ،2013/08/09

[2] محمد بلال**استراتيجة إدارة الأزمات** ،متحصل عليه من الموقع:

http://fr.slideshare.net/MohamedBelal/ss-17059389

إستراتيجية تغير المسار :

وتهدف آليات التعامل مع الأزماتللجارفة والشديدة التي يصعب الوقوف أمامهلو تركز على ركوب عربة قيادة الأزمة والسير معها لأقصر مسافة ممكنة ثم تغيرمسارها الطبيعي وتحويلها آلي مسارات بعيدة عن اتجاه قمة الأزمة ويستخدم هناالخيارات التالية :

- الانحناء للعاصفة .
- السير في نفس اتجاه العاصفة .
- محاولة إبطاء سرعة العاصفة .

تصدير الأزمة آلي خارج المجال الازموي .

- إحكامالسيطرة على اتجاه الأزمة .
- استثمار الأزمة بشكلها الجديد لتعويض الخسائر السابقة .

الفصل الثاني

مسارات و تطورات الازمة السورية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى تحديد الجذور الاجتماعية و الاقتصادية للازمة الدولية والاسباب الداخلية و الخارجية للازمة العميقة التى تصاعدت لتصل الى نزاع داخلي مسلح و مدى تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا على المستويين الداخلى و الخارجي و الأبعاد امحلية و الاقليمية و الدولية للأزمة السورية.

المبحث الاول: البيئة الجيوسياسية لسوريا

تقع سوريا، الجمهورية العربية السورية ، في قلب منطقة الشرق الاوسط مطلة على البحر المتوسط و لبنان و غربا فلسطين الى الجنوب الغربي ، و الاردن الى الجنوب و العر اق الى الشرق ، و تركيا الى الشمال، مساحة الاراضي السورية (185.180 كم^2) ، (71.500ميل^2) ، و يبلغ عدد سكانها 19.405 مليون نسمة حسب احصاءات 2007 سوريا أرض التنوع الكبير ، بدءا من الساحل و الجبال و السهول انتهاء في الصحراء السورية .

مع حوالي 110 ميلا (180كيلومترا)على طول ساحل البحر الابيض المتوسط ، حيث يمتد الساحل بين تركيا و لبنان ، و يشمل كلا من الشواطىء الرملية ، و المنحدرات و الرؤوس الصخرية . من رأس الخيمة الباسط" الى رأس ابن هاني" و الخلجان مثل خليج "الميناء البيضاءالذي ضم مملكة اوغارت العظيمة.[1]

التركيبة السكانية:

تتميز سوريا بتنوع عرقي وديني كبير يعود بالدرجة الأولى إلى كونها من أكثر المناطق حيوية في التاريخ القديم، ومن أقدم الأراضي التي تم اكتشاف آثار الإنسان فيها منذ عصور ما قبل التاريخ حيث لا يزال يوجد حتى الآن في معلولا قرب دمشق من يتكلم الآرامية التي تحدث بها السيد المسيح عليه السلام.

كما كانت سوريا الأرض التي عبرها أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام قبل ظهور اليهودية بخمسة قرون، وكانت المسرح الرئيسي لمواجهات كبرى لم تنقطع لقرون كثيرة بين الإمبراطوريات القديمة من الفينيقيين والآشوريين والإغريق والفرس والرومان والفراعنة.

وبعد الفتح الإسلامي عام 15هـ/636م كانت سوريا وبلاد الشام بشكل عام مسرحا رئيسيا لمواجهة الغزوات المغولية والصليبية.

يبلغ عدد سكان سوريا بحسب تقديرات غير رسمية في الوقت الحاضر أكثر من 23 مليون نسمة. [2]

[1] جغرافيا سوريا متحصل عبيه من الموقع:

[2] لتركيبة السكانية في سوريا، متحصل عليه من الموقع :
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/4/19/

المطلب الثاني :أسباب الأزمة السورية

يشير الاحتجاج الشعبي على الأوضاع المعيشية و الرغبة بالحرية نظرا لغياب الديمقراطية ، و المطالبة بالتغيير و الاصلاح السياسي الحقيقي ، و العدالة و المواساة ، و ضمان حق الاقلية في المشاركة السياسية الفاعلة و القضاء على نظام التوريث و الفساد ، كل ذلك كان من الاسباب الرئيسية التي حركت الثورية السورية بحيث انطلقت الاحتجاجات الشعبية الثورة في سوريا في 15 مارس 2011 غير أن وتيرة الأحداث تصاعدت و انتقلت سوريا من مرحلة السخط الشعبي العام الى مرحلة الحراك السياسي المنظم.[1]

المطلب الاول أسباب الأزمة السورية

منذ اندلاع الثورة السورية علق الشعب السوري آمالا كثيرة عليها بغية احداث تغييرات نحو الحرية و الديمقراطية ووفت كل القوى المدنية و الدينية طاقاتها لذلك ، الا أنه مر ثلاثة أعوام لم يحصل التغيير المأمول لها و بقيت بالاسم فقط ثورة لارتباطها بعدة عوامل و مسببات و كان أهمها[2] :

أولا :العامل الجيوستراتيجي

تقع سوريا غرب القارة الأسوية و شرقي البحر الأبيض المتوسط و في قلب المنطقة الفاصلة بين القارات العالم الثلاث آسيا أوربا افريقيا و على طريق التجارة العالمية و هي بمثابة بوابة بحرية للدول الاوروبية الى آسيا و منطقة الخليج العربي الفارسي الغنية بالنفط ، و تشكل بوابة استراتيجية هامة لتركيا على دول الشرط الاوسط و المنطقة العربية و استفادت تركيا بشكل كبير من هذه البوابة بعد وصول بشار الأسد الى الحكم عام 2000 خاصة بعد التدخل الأمريكي في الا أن تركيا خسرت كل الامتيازات التجارية مع دمشق مع بدء الحتجاجات الشعبية في سوريا بسبب تأييدها للمعارضة السورية و بذلك خسرت تركيا أهم عمق استراتيجي لها في الشرق الأوسط و الطريق الى المنطقة العربية .[3]

أما الأهمية الجيواستراتيجية لسوريا بالنسبة إلى روسيا، فسوريا هي القلعة الروسية الوحيدة خارج الإتحاد السوفيتي ويشكل ميناء طرطوس الميناء السوفيتي الوحيد خارج الأراضي السوفيتية سابقا والإتحاد الروسي الحالي

---

1 زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2011 ، ص ص 38-39 .

2 نبيل موسى الجبالي **جغرافيا الوطن العربي** ، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع 2012 ، ص 126

3 عمر عبد العزيز، **في تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، 2005 ، ص 108 .

على المياه الدافئة لذلك تسعى روسيا إلى الحفاظ عليها مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك فبانهيار الإتحاد السوفيتيخسرت روسيا أغلب المناطق الجيوستراتيجية ووصف **فلاديمير بوتين** انهيار الإتحاد السوفيتي بأنها أكبر كارثة جيوستراتيجية على روسيا وتعمل السياسية الخارجية الروسية في عهد **بوتين** للحفاظ على المناطق الجيوستراتيجية وتعزيز العلاقات مع الحلفاء حتى لو كانت ديكتاتوريات، تعتبر مدينة **قامشلو**السورية أقرب نقطة لروسيا في الدخول على المنطقة العربية والشرق الأوسط ولذلك تعمل روسيا للحفاظ على مصلحها في الشرق الأوسط عبر بقاء النظام السوري وترى ذلكاستمرارنفوذها الجيوستراتيجي وتراهن كثيرا على بقاء الأسد حتى لو كان ضعيفا.

أما إيران تبدي أيضا أهمية كبرى لموقع سوريا الجغرافي ولها علاقات مميزة مع النظام السوري بعد الثورة الإسلامية عام1979وترى في سوريا باباً للدخول إلى المنطقة العربية وبالأخص لبنان والعراق بغية تشكيلامتداد شيعي في المنطقة وزياد نفوذها في اكتسابقوة إضافية لهالاعتباراتتتعلق بالنفوذ والصراعات الإقليمية[1].

ثانيا العامل الإيديولوجي وبنية النظام السوري

وصل حافظ الأسد إلى الحكم في دمشق عن طريق انقلابداخل حزب البعث عُرف بالحركة التصحيحية وسرعان ما تخلص من خصومه ومنافسيه على الحكم ليتفرد بها ويحكم سلطته من أي محاولة لإلجامها[2].

أسس حافظ الأسد نظاما هجينا بيناشتراكيةالدولة على الطراز السوفيتيواقتصادالسوق الرأسمالي وذلك عن طريق الاعتمادالبرجوازية وأعتمد على فكرة القومية العربية والإسلام العروبي من الناحية الإيديولوجية وربط كل مؤسسات الدولة السياسية والعسكريةوالاقتصاديةبالحزب القائد وشخصية رئيسالحزب أي بنفسه ووضع كل الإمكانات المادية في الدولة تحت شعار التوازن الإستراتيجي مع العدو الخارجي.

أما في الداخل فقد أعتمدعلى الأجهزة العسكرية والإستخباراتية وقام بقمع كل المعارضين السياسيين لشكل النظام و حكمه وذلك تحت شعارات التهديد الخارجي، وبذلك أصبحت الأقلية " العلوية"تحكم دمشق منذ وصول الأسد إلى السلطة [3].

---

[1]-زهيد عبد المجيد سمور ،**تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس للنشر والتوزيع، 2008، ص 07 .

[2]– المرجع نفسه، ص 08.

[3] -زهيد عبد المجيد سمور، المرجع السابق، ص 09.

حاول في بداية عهده أن يكون رمزاً جامعاً لكل السوريين لكنه لم يتمكن من ذلك بسبب ضعف قدراته ولانتمائه الطائفي ودفع فشله بذلك إلى الارتماء لحضن الطائفة خاصة بعد انتصاره على الإخوان المسلمين وبعد وفاته استلم الحكم ولده بشار الأسد بطريقة وراثية ووعد بالكثير لكنه فشل أيضا ونتيجة لارتكاب الأخطاء على الصعيدين الداخلي و الخارجي وباندلاع الأزمة السورية تعززت المواقع الطائفية للنظام أكثر فأكثر والتي قد أنذرت بشلل وفشل في التحول الديمقراطي في البلاد [1].

ثالثا: الأداء المؤسساتي الضعيف إن ضعف الأداء المؤسساتي في سوريا هو أمر يثبته تقييم منتصف المدة للخطة الخماسية العاشرة، قد كشف التقييم عند التنفيذ ضعف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب الشبه التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد [2].

رابعا: الاختناق الاقتصادي كمحرك أساسي للأزمة بحيث أفضت السياسات الاقتصادية في سورية إلى نتائج متضاربة وكانت الأسس الاقتصادية الكلية تبدو متينة، لكن في ظل كل من العجز المالي والدين العام ومعدل البطالة المنخفض نسبيا حقق ميزان الحساب الجاري فائضا، وترافقت هذه المؤشرات بتغير هيكلي في الاقتصاد، وتحديدا انخفاض حصة النفط في كل من إجمالي الناتج المحلي والواردات العامة والصادرات، مع ارتفاع هام في الصادرات المصنعة.

من جهة أخرى لم يكن النمو الاقتصادي تضمينيا، وتجلى ذلك الانخفاض في الاستهلاك الحقيقي للأسر السورية، وإضافة إلى ذلك، أخفق الاقتصاد في خلق فرص العمل بسرعة تتماشى مع النمو السكاني ناهيك من العوامل التي عن إيجاد فرص عمل لائقة، و عانت السياسة المالية من التجنب والتهرب الضريبي وتزايد الضرائب الغير مباشرة على حساب مباشرة، وعدم كفاءة الاستثمار العام [3].

خامسا: الأسباب الاجتماعية والثقافية

أ- **انعدام كرامة المواطن السوري** : أحس المواطن بأنه بلا كرامة و لا قيمة له، فهو معرض للاعتقال دون مبررات ولا حتى يعرف مكان اعتقاله وقد يعتقل أحيانا بدون عودة دون أن يعرف عليه شيء وهذا الأمر قد

---

[2]– المرجع نفسه، ص 10.

[2] ربيع نصر، زكي محشي وآخرون، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، سوريا المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013، ص 31.

[1] – سمير سعيفان، **الغضب: ديناميكية القوى الاجتماعية في الثورة السورية**، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص ص 02 – 07.

حدث مع عشرات الآلاف من المواطنين السورين، إن إحساس المواطن بأنه لا كرامة له عند هذا النظام اعتبر عاملا من العوامل التي دفعت المواطن السوري إلى الثورة من أجل تثبيت حقه في الكرامة، حيث أصبح النظام في هذه الحالة عاجزا على توفير الأمن ومبدع في تضييق الخناق على أفراد المجتمع .

ب- **تفشي الظلم و انعدام المساواة**: ان المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، وذلك بعدم قدرته على الحصول على ابسط حقوقه، بشكل متساوي مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية [1].

[1] أسامة عبد الرحمن،**الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي** القاهرة،مكتبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 79– 80.

المطلب الثاني :تطورات الأزمة السورية

أولا:التطورات المتعلقة بالنظام السوري:

ليس خافياً على أحد بأن النظام السوري يملك أقوى جهاز استخباراتيفي المنطقة العربية ويجيد العمليات الحسابية ويعرف كيف يلعب مع خصمه،ولذلك يتعامل بدقة متناهية في تعين كبار المسئولينفي أجهزة الدولة المختلفة إما باعتمادهعلى أبناء الطائفة أو المقربين منه أو المتأكدين من ولائهم للسلطة فحتى يومنا هذا لم يشهد عمليات انشقاقجماعية داخل الجيش النظامي أو في السلك الدبلوماسي الرسمي فلم يقدم سفير سوري استقالتهمن عمله بسبب الأزمة عكس دول الربيع العربيو"حتى التي حدثت فلم تلقى صدىً إلاّ فيا الاجابات عليها فقليلة ، فيما تعددت المشكلات و الحلول شبه معدومةو ذا كانت مواجهة المعارضة مع النظام تقوم على اساس الثورة و الوسط الإعلامي كانشقاقرئيس الوزراء رياض حجاب وهذا دليل كافي على تمسكهم بالنظام ونقطة لصالح قوة الأجهزة الأمنية وكانت هذه مرالمؤشرات لإطالة عمر الأزمة بالإضافة إلى: [1]

أولاً :وقوف الجيش السوري النظامي إلى جانب النظام وضعف عمليات الانشقاق التي حصلت في الجيش

ثانيا:سيطرة النظام السوري على اقتصاد البلاد.

ثالثاً:استمرار في دفع رواتب وأجور العاملين في الدولة لضمان بقاء ولائهم ولو شكلياً .

رابعاً:التخلص من الحرس القديم في الأجهزة الرئيسية في النظام

خامساً:سيطرة على أغلب مراكز المدن وخاصة الرئيسية كالعاصمة دمشق وحلب.

سادساً : امتلاكالنظام السوري للأسلحة الكيماليةالمحظورة دولياً والتي أعطت فرصة إضافية لبقاء النظام لفترة أخرى [2].

ثانيا :التطورات المتعلقة بالمعارضة

كانت المعارضة الوطنية السورية قبل 2011ضعيفة حقيقة و لم تكن تعمل على الأرض بل كانت في الخارج و تمارس عملها في الأروقة عن طريق اصدار بيانات تنديدية و استنكارية و في المناسبات و كانت بعض أطراف المعارضة ملاحقة من الدول التي كانت تدعم الأسد كتركيا، أما بعد 2011تدفق الانتهازيون الى

---

[1]-سلام الكواكبي،ر**قصة المذبوح هل يعد جنيف 2 فرصة بشار الأسد للبقاء في منصبه ؟**"،مجلة العرب السياسية، العدد 1589، نوفمبر 2013، ص ص 08- 09.

[2]-طلال الساحلي، **الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع في سوريا** "،الشرق الأوسط العدد(130)، 2012، ص 20.

المعارضة التي كانت تبحث عن ناشطين أصلا لزيادة عددها و تحولت اسطنبول الى مقر لدعم المعارضة بدلا من الأسد و لاقت المعارضة السورية دعما من عدة دول و أصبحت مدعومة من طرف دول الخليج العربي و تركيا و مجموعة أصدقاء سوريا و الولايات المتحدة الأمريكية الى أن تشابكت المصالح ببعضها و ضاعت المعارضة بينها و ترك الشعب السوري يعاني ويلات التشرد و القتل و الخطف و المجاعات.[1]

[1] طلال الساحلي **الأبعاد الاقليمية و الدولية للصراع في سوريا**"،الشرق الأوسط،العدد(130)،2012،ص 20.

المبحث الثاني :أبعاد الأزمة السورية

المطلب الأول :الأبعاد المحلية للأزمة السورية

للشعب السوري تجربة مع نظام الأسد و ذاكرة لن تنسى أبدا فما تزال أحداث حماه معلقة في أذهان السوريين كما تعرف الشعب السوري على مأساة الشعب العراقي ابان الحرب و دول الربيع العربي"

و عمليات التهجير الطائفي في العراق و لبنان لذلك بقية فئة لا يستهان بها خارج المعادلة السياسية و تشكل عمليات الهجرة دليلا واضحا على مخاوفهم من ما يحصل في سوريا من قبل الأطراف المختلفة . و من نتائج أيضا :

أولا: خوف الشارع السوري عموما من الأزمة التي خلفت عشرات الآلاف من الضحايا و مئات الآلاف من المفقودين و ملايين المهجرين الى خارج البلاد .

ثانيا: وجود البرامج السياسية المشجعة على الاستمرار في الثورة و الخوف من المجهول الذي قد ينجم لاحقا.[1]

المطلب الثاني :البعد الاقليمي للأزمة السورية

مرت الأزمة السورية بمرحلتين ما قبل و ما بعد استخدام السلاح الكيماوي من قبل النظام السوري ضد شعبه ، فعلى الصعيد الاقليمي و قبل استخدام السلاح الكيماوي يمكننا ملاحظة أن تزايد عدد القتلى و اللاجئين السوريين قد أدى الى زيادة وتيرة وحدة رفض دول المنطقة لأعمال العنف و ابقمع التي يقوم بها النظام السوري ، و تأتي في مقدمة هذه الدول تركيا و المملكة العربية السعودية و بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى و الأردن.ارتبطت مواقف هذه الدول بأسبابانسانية أولا ، و أسباب سياسية ثانيا تمثلت في معارضتها لدموية النظام السوري و اعتماده الكبير على ايران و حزب الله في قمع شعبه و تسهيله توسيع النفوذ الايراني في جنوب لبنان و العراق ، الذي أصبحت حكومته تتجه أكثر و أكثر نحو تبعيتها للنظام الايرانيفايران و العراق و حزب الله يدعمون النظام السوري من طرف ، و تركياو دول مجلس التعاون الخليجي و الأردن تدعم المعارضة السورية من طرف آخر.[2]

---

[1] مؤفق مصطفى الخزرجي،**نظرة في الأزمة السورية و مواقف الدول الكبرى**،مجلة الباحث الأكاديمية،العدد8 جانفي 2016

[2] االمرجع نفسه.

و من التأمل في الصفة المذهبية لكل طرف من هذه الأطراف تبرز مباشرة مشكلة الانقسام السني _ الشيعي في هذه المسألة ، و انحياز الشيعة بصفة عامة لجانب نظام بشار الأسد و انحياز السنة بالمقابل لصف المعارضة السوريةيضاف الى ذلك انحياز العلويين في شمال لبنان و تركيا الي جانب النظام السوري . فالمشهد بصفة عامة يؤكد أن الفتنة الطائفية قد بدأت تكشر عن أنيابها في المنطقة بعد تطورات أحداث الثورة السورية . و على الرغم من أن الفقة الشيعي القديم يتخذ موقفا قويا في رفضه للفكر الديني للفرقة العلوية ، و هو موقف يصل أحيانا الى حد تكفيرها ،فان التقارب السياسي بين سوريا و ايران قد منع بروز هذه المسألة بين الملالي في ايران . ان الفتنة الطائفية السنيةالشيعية المتزايدة في المنطقة و المتأثرة بالظروف السورية ، هي أمر قبيح فعلا، و ينبغي التعامل معه بحذر و مواجهته بجدية كاملة ، و ذلك قبل توسع نطاقه الى العالم الاسلامي بأكمله . ينبغي على السنة أن يكونوا قادرين على التمييز بين كرههم للنظام السوري و بين علاقتهم بالشيعة . و ينبغي على الشيعة أن يكونوا أكثر حكمة في تقدير أهمية علاقتهم بالسنة .و يتضمن البعد الاقليمي للحالة السورية أيضا دور جامعة الدول العربية في معالجة هذه المشكلة ، الذي تمثل في الوساطة أولا ثم الادانة لنظام بشار ثانيا ، وصولا الى وقف عضوية سوريا في الجامعة العربية ثالثا . بيد أن أهم عنصر من عناصر البعد الاقليمي للحرب في سوريا يتعلق بالجماعات التي قدمت للقتال الى جانب النظام السوري أو ضده ؛فهناك حزب الله الذي رمى بثقله العسكري الكامل لجانب النظام السوري ،[1]

اضافة الى بعض بعض الجماعات الشيعية في العراق و غيرها ، و هناك بالمقابل الجماعات الاسلامية الأخرى التي قدمت للقتال ضد النظام السوري و بعضها على صلة بالقاعدة مثل جبهة النصرة ، و دولة الاسلام في العراق و الشام .

ان الادراك الكامل لدور و ثقل هذه الجماعات الجهادية و تأثيرها الكبير لن يتضح الا اذا عرفنا أن بعض التقارير الدولية تقدر عدد أفرادها بحوالي مئة ألف مقاتل ، بما في ذلك أفراد الجماعات السورية التي ترفع شعار الجهاد في الثورة السورية ، و في مقدمتها جماعة الاخوان المسلمين السوريين . و لقد بدأت بعض مشكلات هذه الجماعات تظهر في عمليات الاقتتال بينها و بين قوات الجيش الحر ، و كذلك بينها و بين الأكراد في شمال شرق

[1] هريدي خالد ، "مبادرات تطوير الجامعة العربية " ، 3 مارس 2004، متحصل عليه من الموقع:

www.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/ newsid-3528000/3528701.stm.

سوريا و. ينبغي أن نأخذ في الاعتبار سلبية أخرى لهذه الجماعات ، اذ أن حجمها و ايديولوجيتها الجهادية يزيدان من تردد الغرب في التدخل ضد قوات حزب الله و طردها من سوريا .[1]

المطلب الثالث :الأبعاد الدولية للأزمة السورية

اتسمت الأزمة السورية بالتعقيد و استقطبت اهتماما عالميا و أثارت خوفا لدى دول المنطقة و توفرت عدة عوامل داخلية و اقليمية و دولية على تفاقمها و استغراقها أربعة سنوات تكبد فيها الشعب السوري التضحيات و تحولت من انتفاضة شعبية للتحرر من حكم شمولي طائفي الي ساحة دولية للصراع بين القوى الكبرى، فروسيا و الصين ترفضان انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في القرارات و تنشدان إلى اقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ولا تريدان البقاء منعزلتين في حدودهما ، فجاء اتفاقهما في يونيو 2011 للتصدي لهجمة الأمريكية الأوربية– على المنطقة والتي تهدد مصالحهما الاستراتيجية والنفطية والغازية [2]

[1] موفق مصطفى الخزرجي، **نظرة في الأزمة السورية و مواقف الدول الكبرى**، مرجع سابق

[2] عثمان رواف ، بين الأزمة و الثورة الأبعاد المحلية و الاقليمية و الدولية في المسألة السورية ، المتحصل عليه من الموقع: http://elaph.com/Web/opinion/2013/10/840315.html

الفصل الثالث:

إستراجية ادارة الأزمة السورية

المبحث الأول: أليات إدارة الأزمة السورية

تمهيد: تكن سوريا في مأمن من موجة المطالبة بالديمقراطية التي اجتاحت العالم العربي منذ نهاية عام 2010، اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام 2011، انطلقت مظاهرات احتجاجية كبيرة في جميع الأنحاء ، واكتسبت زخماً في منتصف آذار/مارس؛ وواجهت قمعاً وحشياً من قبل السلطات. انطلقت الشرارة الأولى للحركة السورية المطالبة بالديمقراطية

المطلب الأول: أساليب السلطة السياسية في ادارة الأزمة السورية

بدأت المظاهرات في سورية سلمية في الفترة الأولى، الا أنها سرعان ما تحولت الى عنيفة كردة فعل لإستراتجيات القبضة الحديدية المستخدمة من طرف النظام السوري، و الجدير بالذكر أن الشعب السوري منقسم دينيا و طائفيا و عرقيا و لم يشارك بالتالي معظم أبنائه في المظاهرات، كأبناء دمشق و حلب على سبيل المثال، متخذين موقفا مواليا لنظام بشار الأسد و لأسباب مختلفة، الى جانب مدن أخرى شهدت العديد من الاحتجاجات، قوبلت برد عنيف من قوات الأمن السوري سقط فيها العشرات من المدنيين كما أثارت وحشية قوات الأمن ردة فعل مسلحة من قبل مجموعات غير رسمية، بالإضافة إلى الجيش السوري الحر. وسرعان ما وجهوا ضربات قاسية لقوى الأمن. وفي مقابلة تلفزيونية في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر الرئيس الأسد مقتل 800 شخص من جانب الحكومة. بدوره شن النظام هجوماً كبيراً على مدينة حماه. انتشرت مئات الجثث في الشوارع وغصّت مستشفيات حماه بالجرحى. وفي شهر أيار/مايو 2011، تم اكتشاف مقابر جماعية قرب درعا، تحتوي على جثث أشخاص قتلوا على أيدي قوات الأمن. في الوقت ذاته، طالبت الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا الأسد بالتنحي، وقامت بتأييد تشكيل حكومة سورية في المنفى.[1]

دفع العنف في سوريا بمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى تأسيس لجنة تحقيق مستقلة في أيلول/سبتمبر 2011، للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان منذ بداية الثورة ، و حصلت اللجنة على أدلة عن عمليات إعدام واعتقالات عشوائية واختفاء قسري وتعذيب واعتداءات جنسية وانتهاكات لحقوق الأطفال من قبل الجيش وقوات الأمن السورية. (انظر على سبيل المثال تقارير الجلسة الطارئة رقم 18، والتي عقدت في 2 كانون الأول/ديسمبر 2011، وتقرير مجموعة الأزمات الدولية، مسارات غير مطروقة، تشرين الثاني/نوفمبر

[1] عبد الإله بلقزيز، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، موسسة عبد الحميد شومان ، الأردن، 2012، ص347

2011). استمر العنف بينما كان الهلال الأحمريحاول جاهداً الوصول إلى المناطق الساخنة، وبالكاد تمكن من إجلاء الجرحى[1].

سعى نظام الرئيس السوري بشار الأسد إلى استرضاء الشعب بالإعلان عن إصلاحات محدودة وتدابير أخرى. تم رفع رواتب موظفي القطاع العام؛ وتخفيض مدة الخدمة العسكرية من 21شهراً إلى 18؛ واستبدال بعض المحافظين المحليين؛ وإطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين، مع أن عدد السجناء الجدد تجاوز عدد المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم. وفي 29 آذار/مارس عام 2011استقالت حكومة رئيس الوزراء ناجي العطري، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة وزير الزراعة السابق والإصلاحي عادل سفر. وفي 7 نيسان/أبريل عام 2011، أصدر الرئيس مرسوماً بمنح الجنسية للأكراد عديمي الجنسية في سوريا. وتم إلغاء حالة الطوارئ لعام 1963 في 21 نيسان/أبريل عام 2011. وفي 30 نيسان/أبريل عام 2011، أعلن رئيسالوزراء عن عزم الحكومة تنفي ذ إصلاحات سياسية و أمنية واجتماعيةشاملة، رغم عدم تحديد أية تدابير محددة و ادراء ماسمي بالحوار الوطنيكانت هذه الإجراءات لتجميل صورة النظام بشكل أساسي، وذلك لأن تقديم تنازلات حقيقية للحركة المطالبة بالديمقراطية تعني نهاية النظام، كونه من غير المرجح أن يفوز حزب البعثوبشار الأسد وعائلته في انتخابات حرة ونزيهة.[2] أطلق النظام "الحوار الوطني" في مؤتمر مع "معارضين" في دمشق في 10-11 تموز/يوليو عام 2011إلا أن معظم المعارضين أصحاب النوايا الحسنة اعتبروه مجرد خدعة يظهر فيها النظام كإصلاحي بينما لا يتخذ أية خطوات موضوعية للتخلي عن السلطةددت الحركة المطالبة بالديمقراطية بالحوار وقاطعته ، و من ثم لدأ النظام السياسي السوري إلى استراتيجية مواجهة تجمع بين و عود تنفيذ أصلاحات سياسية و تشديد الإستراتجيات الأمنية لقمع الانتفاضة، بحيث أنه إستجاب للبعد السياسي للأزمة، قام الرئيس بتفصيل نموذج دستوري جديد(على مقاسه) و قيامه بإستفتاء شعبي حوله في 26 شباط/فبراير 2012و كان قد سبقه مشروع قانون إنتخابي جديد، و قانون إعلام، اخر للأحزاب الذي يتيح نظريا للتعددية السياسية، فإذا على الصعيد النظري، يمكن القول إن هذه الإصلاحات السياسية حققت بعض المطالب التي دعت إليها الانتفاضة، ز لا كنها في الواقع أحادية تماما، و لم تمر بمراحل المفاوضات مع الطرف الإخر .[3]

[1] المرجع السابق
[2] عبد الإله بلقزيز، نفس المرجع، ص348
[3] المرجع نفسه

إن الاصلاحات المعتمدة على الأقل نظريا، ألغت الفرصة أمام حزب البعث السوري الذي كان مسيطرا بالكامل على الحياة السياسية في سوريا منذ سنة 1963 و أدخلت نظام التعددية الحزبية، بالإضافة إلى دعمها لبعض الحقوق الديمقراطية الأساسية الأخرى،بحسب القناة السورية الرسمية، فقد تمت المصادقة على مشروع الدستور الجديد بعد خضوعه لإستفتاء شعبي في 26 شباط/فبراير 2012بمشاركة 89بالمئة من الناخبين، مقابل إعتراض 10 بالمئة فقط،كما كان متوقعا نددت الأطراف الغربية اميالة لتنحية الرئيس بشار الأسد من منصبه، بمشروع الإستفتاء و إعتبرته صوريا.[1]

و لا بد من الإعتراف أن لولا الإنتفاضة السورية لما عمد النظام إلى تقديم الاصلاحات لشعبه، بغض النظر عن جديتها و لكن في الوقت ذاته، طبق النظام الحل الأمني بقوة، حتى بدأت قوات المعارضة الإقليمية، كقطر و السعودية بالدعوة صراحة الى تسليح المعارضةوتم اعلان تشكيل نواة القوات المعارضة ،كما يساهم في الانتفاضة المسلحة عناصر منشقة من الجيش السوري لا يزال محدود و يسمى الجيش السوري الحر، كما هناك عناصر من السلفيين و الاخوان المسلمين الذين يعتقد أنهم ممولون من أطراف عربية ،و تجدر الاشارة كذلك ة ادعاءات أمريكية رسمية على وجود عناصر فاعلة تابعة لجماعة للقاعدة،ز من المحتمل كذلك أن تكون قوات مرتزقة أجنبية تشارك في العمليات العسكرية المسلحة ضد القوات التابعة للنظام السوري، من ناحية أخرى، لم يشهد الجيش السوري و قوات الأمن السورية، الذين لم يتواناعن إستعمال قدراتهما المسلحة المدمرة ضد المعارضة أي انشقاق و بقيت المؤسسة العسكرية مخلصة للنظام[2]

[1] عبد الإله بلقزيز نفس المرجع، ص349
[2] المرجع نفسه

المطلب الثاني أساليب المعارضة لإدارة الأزمة السوري

منذ بداية الانتفاضة الشعبية في سوريا التي تحول الجذري في الثورة المؤيدة للديمقراطية إلى حرب أهلية شرسة بتداعيات إقليمية ودولية، اختلفت وتنوعت القوى الثورية في البلاد إلى حد ٍ كبير، بدءاً من الهيئات الديمقراطية والعلمانية وصولاً إلى الجماعات الإسلامية والإرهابية التي تقاتل إلى جانب أو ضد بعضها البعض وفقاً للأوضاع الراهنة، فضلاً عن بعض العلاقات المشبوهة بين بعض القوى الثورية والنظام السوري[1].

أدى هذا إلى ظهور العديد من علامات الاستفهام على صعيد العالم العربي والغرب. وباختلاط الحابل بالنابل، أمسى التصور العام هو أن لا وجود للمعارضة السورية الآن أو أن ّ جميع الثوار إرهابيون، وبخاصة منذ ظهور " الدولة الإسلامية و"في حين يلامس هذا التصور بعض الحقيقة، إلى حد ٍ ما، إلا أنه لا يعكس تعقيد الوضع على الأرض ولا الفروق الدقيقة لشاكلة كل كيان وطبيعة تحالفاتهم والتحالفات المضادة.وفيما يلي سرد للمنظمات الرئيسية المدرجة على قائمة المعارضة السورية اليوم، إلى جانب أوجه التشابه والاختلاف وصلاتها المختلفة.

- حركة أحرار الشام

وتبنت حركة أ"حرار الشام" التي تعتبر واحدة من أهم الفصائل المقاتلة مجموعة من المبادئ للقبول بحل سياسي وهي تحر"ير كامل الأراضي السورية من الاحتلال الروسي +الإيراني والمليشيات الطائفية التي تساندهم، وإسقاط نظام الأسد بأركانه ورموزه كافة، وتقديمهم إلى محاكمة عادلة، و تفكيك أجهزة القمع العسكرية والأمنية، والحفاظ على وحدة سوريا أرضا، وشعبا، واستقلالها وسيادتها، ورفض المحاصصة الطائفية والسياسية، والحفاظ على الهوية الإسلامية وثوابت الدين الحنيف للشعب السوري، وإعطاؤه الحق الكامل في تقرير مصيره، بما ينسجم مع هويته وتاريخه"

- الجيش السوري الحر

ولم يبتعد الجيش السوري الحر في شروطه عما طرحته حركة أحرار الشام، وتبنى قائمة أطلق عليها خطوط الثورة الحمراء والخضراء"، تضمنت التأكيد على أحقية الشعب السوري بتحديد شكل الدولة ونظام الحكم في سوريا، واشتراط رحيل بشار الأسد وأركان حكمه قبل بدء أية عملية انتقالية، وضرورة التحديد الواضح لأركان النظام الذين

[1] **المعارضة السورية من يمثل من؟ من مع و/ أومن ضد من؟**المحصل عليه من الموقع:
https://chronicle.fanack.com/ar/syria/history-past-to-present/the-syrian-opposition-who-is-who/

يُمنع اشتراكهم في المرحلة الانتقالية وما بعدها،وتثبيت هوية سوريا العربية الإسلامية، وهي هوية وطنية جامعة ترفض المناطقية والعِرقية والطائفية، وخروج القوات العسكرية الإيرانية والروسية والميليشيات الطائفية قبل بداية المرحلة الانتقالية، واشتراط بدء المرحلة الانتقالية بتفكيك الأجهزة الأمنية القمعية وإعادة بنائها على أسس وطنية [1]، وتوفير ضمانات دولية كافية عن طريق مجلس الأمن الدولي وقراراته الملزمة، والتأكيد على أن بيان "جنيف1 " هو المرجعية السياسية للحل في سوريا، والتمييز بين النظام والدولة، واعتماد قانون العزل السياسي لضمان حرمان المسؤولين في العهد السابق من المشاركة السياسية لمدة عشرة سنوات، وتحريم مبدأ التغلب من قبل طرف يملك القوة العسكرية.

وضع شروط و مساومات سياسية:

هذه الشروط التي وضعتها الفصائل السورية المسلحة اصطدمت بالمساومات السياسية في مؤتمر الرياض للمعارضة السورية، أو على الأصح"المعارضات السورية"هو صدام دفع حركة أحرار الشام إلى اعلان انسحابها من المؤتمر، على الرغم من ورود أنباء تفيد بتوقيع الحركة لاحقا على البيان الختامي للمؤتمر.

وأبدت المعارضة السورية، بكل أطيافها، استعدادها للتفاوض مع النظام، مشترطة رحيل بشار الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية، وذلك بعد مؤتمر استمر يومين في الرياض بهدف توحيد المكونات السياسية والعسكرية للمعارضة تمهيدا للمفاوضات.[2]

واقرنت مختلف أطياف المعارضة استعدادها للتفاوض على حل سياسي، بشروط تشمل مطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي"إجبار النظام السوري على تنفيذ اجراءات تؤكد حسن النوايا قبل البدء في العملية التفاوضية"، إيقاف" احكام الإعدام الصادرة بحق السوريين، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة، والسماح بوصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة اللاجئين، والوقف الفوري لعمليات التهجير القسري، وإيقاف قصف التجمعات المدنية بالبراميل المتفجرة".

وتحضيرا للمفاوضات المحتملة، اعلنت مكونات المعارضة تشكيل"هيئة عليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية مقرها مدينة الرياض"تكون بمثابة مرجعية للوفد المفاوض و"تتولى مهام اختيار الوفد التفاوضي".

---

[1] المرجع نفسه.

[2] **المعارضة السورية من يمثل من؟ من مع و/ أومن ضد من؟**المحصل عليه من الموقع:
https://chronicle.fanack.com/ar/syria/history-past-to-present/the-syrian-opposition-who-is-who/

وبحسب مصادر معارضة، يقارب عدد اعضاء الهيئة 30 شخصا، ثلثهم ممثلون للفصائل المسلحة، إضافة إلى حصة شبه موازية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وممثلين للمستقلين، وهيئة التنسيق، أبرز مكونات المعارضة المقبولة من النظام،وهو ما اثار غضب حركة أحرار الشام الاسلامية التي اتهمت المؤتمر بمنح دور أساسي لهيئة التنسيق والشخصيات المحسوبة على النظام، وعدم اعطاء الثقل الحقيقي للفصائل الثورية ".[1]

[1] سمير الحجاوي ، **السلاح في مواجهة السياسة**،المتحصل عليه من الموقع
http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015/12/20151210213224865127.htm

المطلب الثالث:الأساليب الأممية لإدارة الأزمة السورية

اتخذ الصراع العسكري بين الأطراف السورية المختلفة أبعادا دولية تظهر من خلال مجموعة الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي والإقليمي وتمثلت في:

أ تدويل الأزمة السورية لدى الجامعة العربية

جامعة الدول العربية تعلق عضوية سوريا في الجامعة:عقب الاجتماع السادس عشر من أكتوبر 2011 زارت اللجنة الوزارية العربية برئاسة وزير خارجية قطر الرئيس الأسد في سوريا في 26 أكتوبر 2011، وضمت اللجنة مندوبين من مصر والجزائر والسودان، وسلطنة عمان وفي 2 نوفمبر 2011 وافقت الحكومة السورية على خطة عمل جامعة الدول التي نتجت عن اجتماع الجامعة الذي عقد في قطر في 30 أكتوبر 2011، وقد حثت الخطة السورية على وقف العنف، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح حوار مع المعارضة، والسماح للمراقبين ووسائل الإعلام الدولية بالدخول إلى البلاد.

ومع كل هذا، فشل النظام السوري في إجراء محادثات في إطار الجدول الزمني الذي حددته جامعة الدول العربية وقد أثار هذا الجدل حول اتخاذ إجراءات ضد نظام الأسد تتراوح بين تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية وفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية عليها ومع تزايد أعداد القتلى الذين يقدر عددهم من قبل الأمم المتحدة بحوالي 3500 قتيل في الفترة من شهر مارس حتى نوفمبر 2011 علقت جامعة الدول العربية عضوية سوريا في اجتماع الجامعة الاستثنائي في 12 نوفمبر 2012 اتخذت الجامعة القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت اليمن ولبنان على القرار وامتنع العراق عن التصويت وكان لتعليق عضوية دولة ينظر إليها على أنها معقل للقومية العربية و لها تداعيات واسعة في جميع أنحاء المنطقة العربية.[1]

[2]-جامعة الدول العربية **" المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا"**،6 سبتمبر 2011 ، متحصل عليه من الموقع:http://www.arableaguetunis.org/

http://www.arableaguetunis.org/

خطة جامعة الدول العربية للسلام ونقل القضية إلى الأمم المتحدة :

في الاجتماع الذي عقد في 22 يناير 2012 في القاهرة، طرحت الجامعة خطة السلام التي يجب لتقديمها للأمم المتحدة و هذه الخطة كانت مماثلة تماما لتلك التي تم إعدادها لليمن، دعت فيها الأسد إلى تسليم السلطة إلى نائبه، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون شهرين، ودعت إلى عقد انتخابات مبكرة وأيدت الدول العربية التقرير باستثناء لبنان، إلا أن عدد من الدول اختلف حول تقديم أو عدم تقديم الخطة إلى الأمم المتحدة ، فدعمت الجزائر خطة جامعة الدول العربية ولكنها اعترضت على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي، بحجة أنه إذا أحيل الملف إلى مجلس الأمن، فإن المسألة ستكون في إطار مبادرات من الجهات الخارجية [1].

ونتيجة لهذا تعتبر سياسة جامعة الدول العربية تجاه سوريا تحولا في سياسات الجامعة التقليدية فمع تصاعد الأزمة وذلك اعتبارا من صيف عام 2011 طرحت الجامعة العديد من المبادرات بخصوص سوريا وبينما استمرت الجامعة في الضغط على نظام الأسد، ساعدت أيضا على توحيد صفوف المعارضة السورية وظهر ذلك بوضوح عندما وقفت دول الخليج بالتعاون مع الغرب ضد سوريا العضو في الجامعة الدول العربية، وهذا يدل على أن التحول يحدث بعيدا عن فكرة الوحدة العربية[2].

ب| المبادرات الدولية وضعف دور جامعة الدول العربية:

أدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي للتوصل إلى قرار لإنهاء الأزمة في سوريا بسبب**الفيتو الروسي والصيني،**

تعبئة المجتمع الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية نفتم تشكيل مجموعة أصدقاء سوريا" لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن[3].

---

[1] - جامعة الدول العربية،المرجع نفسه ،
http://www.arableaguetunis.org/

[2] - نجيبة مطهر،**" دور الجامعة العربية في الأزمة السورية"**،مركز حزب البعث الاشتراكي، 2012 ، متحصل عليه من الموقع:
http://www.albaath-as-party.org/articles.php?id=327.

[3] أسامة مهدي **"الثورة - السورية"** تقرير مركز ،الشرق العربي: ،2012 ، متحصل عليه من الموقع
http://www.asharqalarabi.org.uk/barqb-qiraat-23.htm

أولا: تحت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، مبادرة أصدقاء سوريا، التي دعمها أيضا العالم العربي ومن ثم تم عقد مجموعة أصدقاء سوريا" أول لقاء لها في تونس في 24 فبراير وشارك في الاجتماع ممثلو ما يقارب 70 دولة، من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا والدول الأوروبية، والدول العربية بينما لم يشارك ممثلي روسيا والصين، احتجاجا على عدم دعوة الحكومة السورية إلى الاجتماع.

ثانيا: تقلص دور الجامعة بعد تولى العراق الرئاسة في مارس 2012 وقد أثر ذلك على عدم الاستقرار الداخلي في العراق في ظل حكومة المالكي، واختلاف المواقف العراقية تجاه حل الأزمة السورية بشكل سلبي على قرارات الجامعة كل هذه الأشياء مهدت الطريق لدول الخليج للتحرك نحو المبادرات الدولية حول سوريا فأصبحت مجموعة أصدقاء سوريا نقطة محورية في هذه الجهود.

ثالثا: محاولات مصر لإعادة الموضوع السوري إلى المنطقة بسبب الموقف السعودي الغير متعاون ففكرة مجموعة الاتصال التي اقترحها الرئيس المصري محمد مرسي والتي تضم المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا وإيران، جاءت نتيجة لجهود دول الخليج الهادفة إلى التوصل إلى حل للأزمة السورية دوليا.[1]

المبادرات الأممية

- **خطة أنان**

في 12 أبريل/نيسان 2012 بدأ سريان وقف لإطلاق النار بموجب خطة للأمين العام السابق للأمم المتحدة في أنان، الذي عُين مبعوثا للمنظمة الدولية والجامعة العربية، لكنه لم يصمد أكثر من ساعات. وما لبث أنان أن استقال من مهمته..

- **جنيف1**

في 30 يونيو/حزيران 2012 عقدت مجموعة عمل مؤلفة من الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وتركيا ودول عربية، في جنيف على مبادئ مرحلة انتقالية، لكن الأطراف المعنية بالنزاع من السوريين وغير السوريين اختلفوا على تفسير هذه المبادئ التي لم تلحظ بوضوح مصير

[1] أسامة مهدي **"الثورة- السورية"** تقرير مركز ،الشرق العربي: ،2012 ، متحصل عليه من الموقع http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-23.htm1

الرئيس بشار الأسد الذي تطالب المعارضة برحيله.واعتبرتواشنطن أن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة "ما بعد الأسد"، في حين أكدت موسكو و بيكينأنه يعود إلى السوريين تقرير مصيرهم.[1]

- **إتفاق الأسلحة الكيميائية**

في 14 سبتمبر/أيلول 2013 أبرمت الولايات المتحدة وروسيا اتفاقا في جنيف حول إتلاف الترسانة السورية من الأسلحة الكيميائية وجاء الاتفاق بعد هجوم بالأسلحة الكيميائية شنه جيش النظام على ريف دمشق وتسبب بمقتل المئات، وتجنب النظام -بموافقته على الاتفاق-ضربة عسكرية أميركية على سوريا.

وعلى الرغم من إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تخلص دمشق من أسلحتها هذه، فإنها أكدت استخدام غاز الكلور فيالنزاع بشكل "منهجي".

- **جنيف2**

في الفترة من 22 إلى 31 يناير/كانون الثاني 2014، عقدت مفاوضات فيسويسرابين المعارضة والنظام، بضغط من الولايات المتحدة الداعمة للمعارضة ومن روسيا الداعمة للنظام، لكنها انتهت من دون نتيجة ملموسة.

وتلتها جولة ثانية انتهت في 15 فبراير/شباط 2014، وأعلن وسيط الأمم المتحدة في ذلك الوقت الأخضر الإبراهيمي- الذي حل محل أنان-وصول النقاش إلى طريق مسدودة.

وفي 13 مايو/أيار 2014 استقال الإبراهيمي بعد أكثر من عشرين شهرا من الجهود العقيمة[2].

- **خطة الأمم المتحدة**

في 17 أغسطس/آب 2015، أعلن مجلس الأمنالدولي أنه يدعم بالإجماع مبادرة للتوصل إلى حل سياسي في سوريا.

- **محادثات فيينا**

بعد مرور شهر على بدء الحملة الجوية الروسية في سوريا الداعمة للنظام السوري، اجتمعت 17 دولة كبرى في العاصمة النمساوية **فيينا** في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015بينها روسيا والولايات المتحدة والسعوديةوإيران وتركيا، لبحث الحل السياسي في سورياوخلا الاجتماع من وجود ممثلين للمعارضة

---

[1] المرجع نفسه

[2] : " ـــــ ،ـــــ **أحوال المعارضة السورية على مشارف جنيف2** " ، متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/11/10

السورية أو للنظام، واتفق المجتمعون على السعي إلى وضع أطر انتقال سياسي، بينما اختلفوا على مستقبل بشار الأسد.

وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 توصلت الدول الكبرى في فيينا إلى "خريطة طريق" تنص على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات وعقد مباحثات بين الحكومة والمعارضة بحلول يناير/كانون الثاني 2016، من دون الاتفاق على مصير الأسد .

وفي 10 ديسمبر/كانون الأول 2015، اجتمعت في العاصمة السعودية الرياض للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع في سوريا مكونات معارضة سياسية وعسكرية، شكلت هيئة من 33 عضوا للتفاوض مع النظام.[1]

- **قرار مجلس الأمن**

في 18 ديسمبر/كانون الأول 2015 تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع وللمرة الأولى منذ بدء النزاع قرارا يحدد خارطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النظام والمعارضة في يناير/كانون الثاني 2016، وينص على وقف لإطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر وتنظيم انتخابات خلال 18 شهرا، من دون أن يشير إلى مصير بشار الأسد[2].

- **جنيف 3**

في 20 يناير/كانون الثاني 2016 أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن اجتماع المعارضة في الرياض تعيين عضو المكتب السياسي في فصيل "جيش الإسلام" محمد علوش، كبيرا للمفاوضين في المحادثات التي كان من المفترض عقدها في 25 من الشهر ذاته، قبل أن تؤجل أربعة أيام نتيجة خلافات على أسماء ممثلي وفد المعارضة.

وفي 28 يناير/كانون الثاني 2016 أعلنت المعارضة السورية المجتمعة في الرياض رفضها المشاركة في مفاوضات جنيف قبل تطبيق مطالب إنسانية في سوريا تتعلق بإيصال مساعدات إلى المناطق المحاصرة ووقف قصف المدنيين .

وفي 29 يناير/كانون الثاني 2016 أعلنت الأمم المتحدة بدء المفاوضات في غياب المعارضة قبل أن تنضم الأخيرة لها بعد يومين.

أعلن عضو وفد المعارضة السورية في جنيف، يحيى القضماني، أن المعارضة تريد مفاوضات تفضي إلى انتقال سياسي في البلاد، وأكدت المعارضة أن النظام السوري مازال متعنتا ويرفض أي حوار جدي مع

[1] موفق مصطفى الخزرجي، **نظرة في الأزمة السورية و مواقف الدول الكبرى**، مرجع سابق

[2] نفس المرجع السابق.

المعارضة وشددت على أنها لن تتنازل عن حقوق الشعب السوري في المفاوضات مهما بلغت التحديات والضغوط.

وذكرت نفس المعارضة أن الاجتماعات مع المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا كانت بناءة[1].

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثاني:مشروع العدالة الانتقالية في سوريا

إن التهيئة لمفهوم العدالة الانتقالية ستكون من ضمن أولى التحديات التيسيواجهها دعاه العدالة الانتقالية، ففي أعقاب الصراع في سوريا ثمة عدد لا يحصى من الأهداف المهمة التي ينبغي تحقيقها من أهمهاإعادة البناء الاقتصادي، وستكون ثمةحاجةٌ ملحة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة لضمان الأمن،ولاستعادة الخدمات المعتادة التي يتوقعها المواطنون العاديون من حكومتهم، ولتقديم علامة صريحةوواضحة لسيادة القانون.

المطلب الأول:استراتجية العدالة الانتقالية في سوريا

أولا:خطة المرحلة الانتقالية في سوريا:

أقام المركز السوري للدراسات السياسية و الاستراتيجية في مدينة اسطنبول التركية خلال الفترة 29-31 من شهر أكتوبر 2012 مؤتمر له لوضع رؤية للمرحلة الانتقالية في سوريا،حضر المؤتمر أكثر من 250مشارك ممثلين لثمانية عشر كتلة سياسية.[1]

1تشكيل لجنة تحضيرية للعدالة الانتقالية بشكل فوري لتقوم بصياغة استراتيجية للعدالة الانتقالية والبدء بتنفيذها والتخطيط لحماية السجلات والوثائق والبدء بالتواصل مع الشعب السوري للعمل على تفاد الهجمات الانتقامية وزيادة الوعي بآليات العدالة الانتقالية ورصد الاهتمام الدولي والنظر في إطارات العمل المناسبة لتنسيق ودمج آليات العدالة الانتقالية المتعددة وإعداد الكوادر ليعملوا في مؤسساتها.[2]

•عند حدوث الانتقال، يتم تحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية بتفويض رسمي يخولها التنسيق والإشراف على جدول أعمال العدالة الانتقالية على المستوى الوطني لضمان دمج وتناسق وتناسب عناصرها المختلفة والعمل على التوفيق بين المبادرات والتعامل مع أي تباين في صياغة وتطبيق السياسات المتبعة.

تأسيس محكمة جنائية خاصة ككيان قضائي مستقل مؤقت ضمن النظام القضائي السوري، وذلك وفقاً للمعايير الدولية وتحت سيادة الدولة السورية لمحاكمة الأفراد ذوي المناصب العليا، مثل كبار المسؤولين في نظام الأسد

1 زيادة رضوان ، عمر سراج، و أخرون، **خطة التحول الديمقراطي في سوريا**،(سوريا: المركز السوري للدراسات السياسية و الاستراتيجية أغسطس 2013 ص5

[2] المرجع نفسه.

وأفراد عائلة الأسد ومرتكبي الجرائم ضد الانسانية على أن يتم محاكمة الأفراد ذوي المناصب الأدنى من خلال الإجراءات القضائية الاعتيادية المتعارف عليها.

- منح العفو المشروط والفحص والتدقيق فيهبدلاً من منح عفو عام.[1]

- تشكيل لجنة تقصي حقائق للبدء بعملية البحث عن الحقيقة بشكل واسع وشامل وجمع روايات ومقاطعتها مع الأحداث الأخيرة خلال الثورةوستعمل تحت هذه اللجنة لجان فرعية إحداها تاريخية تتعامل مع انتهاكات فترة ما قبل الثورة والثانية ستتعامل مع فترة الثورة نفسها.

- وضع نظام للتعويض بعدة أشكال، منها التعويض المادي والرمزي ورد الأموال إلى أصحابها وإعادة التأهيل وضمانات عدم عودة الممارسات الخاطئة وتقديم اعتذارات رسمية.

- تمكين المصالحة الوطنية على المدى البعيد من خلال تدريس الثورة في المناهج الدراسية وكتب التاريخ وإقامة النصب التذكارية والدعم النفسي والاجتماعي والحوار والتواصل الوطني.[2]

[1] سامح راشد، **سوريا و لبنان حسابات تقليدية و حسابات جديدة**، مجلة السياسة الدولية،العدد،152،(كانون الثاني) 2005.
[2] زيادة رضوان، عمر سراج ، و أخرون ،**خطة التحول الديمقراطي في سوريا**، مرجع سابق ص9

ثانيا: أهداف و مبادىء العدالة الانتقالية في سوريا

الهدف العام للعدالة الانتقالية هو التعامل مع الموروث المتراكم عبر عقود من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. إذ تهدف العدالة الانتقالية إلى إعادة فرض المساءلة وتحقيق المصالحة، لتشمل كافة الضحايا، و تحميل كافة الجناة المسؤولية بغض النظر عن هوياتهم، والقضاء بالمساواة في كافة إجراءاتها وعملياتها. وتمتاز عملياتها بأنها بالعقوبات حيناً وبالتصالح والعفو حينا آخر، وهي تعيد بناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة إلى جانب ثقتهم ببعضهم البعضفي سوريا ما بعد الأسد، ستكون أهداف العدالة الانتقالية هي:

- تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة والانتهاكات السابقة لما قبل الثورة وإيجاد بدائل عن وسائل الانتقام خارج النظام القضائي التي من شأنها أن تُفاقم النزاع وتزيد من حدة الخلاف بين مكونات المجتمع السوري.
- تقديم بعض الحقائق الموضحة لتصرفات الجناة والتجارب التي مر بها الضحايا.
- إيجاد آليات متنوعة للمساءلة والشفافية بحيث تكون شاملة بشكل يمنع وقوع المزيد من الانتهاكات واسترداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تدعيم وشرعية سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.[1]
- استرداد ثقة المواطنين بالدولة وبناء صورة مستقبلية جديدة إيجابية لسوريا بكل مكوناتها.
- تمكين وتعزيز الضحايا من جهة والمجتمع ككل من جهة أخرى للتعافي والشفاء بعد ما تعرضوا له من عنف واضطهاد واستبداد.

وقد التزم مشروع اليوم التالي في تطويره للأهداف الكلية للعدالة الانتقالية وتحديده لتوصيات معيّنة بثلاث مبادئ شاملة وهي:

المبدأ الثالث: التنوع الديني والطائفي والثقافي في سوريا واحترام ذلك التنوع وتسخيره لخدمة السوريين.

المبدأ الإضافي: والاحترام التام لتنوع الظروف والتجارب الفردية وطبيعة الانتهاكات التي تعرض لها السوريون ضمن العملية الوطنية.والتأكيد على عدم استعمال الطائفة المبدأ الأول: تعددية الآليات:لا يوجد منهج واحد يناسب كافة أوجه العدالة الانتقاليةوالأنسب هو وجود عدة آليات و منهجيات مختلفة، كما يجب تهيئة العملية

[1] جواد، الحمد**إدارة المرحلة الإنتقالية مابعد الثورات العربية**مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن،(د.س.ن)

لتتناسب مع السياق السوري فعوضاً عن المحاكمات الشاملة أو العفو العام، تسعى العدالة الانتقالية إلى تطبيق نطاق تكاملي من الآليات التي تشمل، دون حصر، محاكمة من كان مسؤولاً عن الجرائم؛ وتقّصي الحقائق؛ وآليات المساءلة التي لا تقوم على المحاكمة (بل تعتمد آليات مدنية وأهلية) والتعويضات؛ والمشاورات الوطنية؛ وتخليد الذكرى وتعليم التاريخ والإجراءات التأهيلية التي من ضمنها الدعم النفسي والاجتماعي.

المبدأ الثاني: السيادة والشرعية: لا بد أن تكون العدالة الانتقالية في سوريا متماشية مع المعايير والأعراف الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم وكيفية التعامل مع العنف القائم على التمييز الجنسي. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تشمل العدالة الانتقالية الظروف والسياقات الوطنية والمحلية وتتضمن معايير العدالة والإصلاح التي تتناسب مع ثقافة البلد. ويدرك مشروع اليوم التالي أنه في كل نقطة من نقاط وضع خطة إطار العدالة الانتقالية، أن كل خيار سيكون له تأثير ونتائج على شرعية ومصداقية العملية، يزيد فيها وأو ينقص منها حسب استجابة كل خيار لمتطلبات الواقع. ويجب أن تبرز وتنتقى هذه الخيارات من خلال عملية حوار وتشاور داخل الشعب السوري ولا بد أن تكون واضحة وصريحة. كما ينبغي أن تؤخذ النتائج السياسية لتلك الخيارات بعين الاعتبار في كل مرحلة من مراحل العملية للمحافظة على المرونة والتفاعل مع سياق الأحداث وتغيرها.[1]

المبدأ الثالث: المدى القصير والمدى البعيد: من أهم مميزات تحقيق العدالة هي آنيتها. وفي سياق تغيير الأنظمة، لا بد أن تفي العدالة الانتقالية بالمطالب العاجلة في موضوع المساءلة الفورية وتساعد على استرداد سيادة القانون و تقرر بوضوح القطيعة مع النظام السابق. من المزايا الأساسية الأخرى للعدالة الانتقالية هو أنها عملية طويلة الأجل في الضحايا واسترداد ثقة المواطنين وإصلاح المجتمع تتم كلها عبر فترة ممتدة من الزمن، وبالتالي، فإن أهداف العدالة الانتقالية تشمل مجموعة من المهام الواضحة المحددة التي ينبغي إنجازها بسرعة إلى جانب رعاية عمليات سياسية وثقافية ونفسية-اجتماعية متواصلة.

، وبناء على هذه الأمور، يقوم مشروع اليوم التالي بتفصيل هذه المبادئ بشكل أوضح لتحقيق العدالة الانتقالية في سوريا:

المبدأ الأول: الطابع الوطني لعملية العدالة الانتقالية مع وضع السيادة الوطنية والمصالح السورية في قلب العملية بحيث يتم استدعاء الخبرات الأجنبية في حال الحاجة إليها مع الاحترام الكامل للسيادة السورية.

[1] التقرير النهائي لمشروع اليوم التالي، دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2012

المبدأ الثاني: المشاركة الفاعلة والشاملة لجميع السوريين من خلال عمليات محلية تشمل كافة أطياف المجتمع؛ وهذا يعني أنه عند وضع إطار وطني وآليات شاملة، أن تكون لها أصداء متباينة على مستوى المجتمع مع الاعتماد على المبادرات والموارد المحلية بشكل كامل.[1]

المبدأ الخامس: المرونة والابتكار في اختيار منهجيات وأدوات تتماشى مع السياق السوري واحتياجات السوريين المختلفة في فترة ما بعد الأسد.

المبدأ السادس: نهج إشراك عدة عناصر ومستويات من الحكومة والمجتمع المدني في شراكة فعالة من أجل المساهمة الكاملة في تدعيم الشرعية المؤسساتية والتفاعل الوطني.

المبدأ السابع: شفافية ومصداقية العملية.

المبدأ الثامن: التركيز على منهجية بناءة ذات شفافية ومصداقية في تحقيق العدالة وإصلاح أي تمزق في النسيج الثقافي والديني السوري كوسيلة لاسترجاع قيم الكرامة والمواطنة واسترداد الثقة بالعدالة وسيادة القانون في أوساط السوريين[2]

[1] المرجع نفسه.

ثالثا:**الشروط المسبقة لبرمجة العدالة الانتقالية**

1-الشروط الاجتماعية و السياسية المسبقة

تستند العدالة الانتقالية إلى فكرة المحاسبة على الجرائم الخطيرة التي، و مهما كان الوقت أو الكيفية التي سيحدث بها انتقال النظام، فسوف تكون سوريا في مواجهة تركتين.الأولى هي التاريخ الطويل من الانتهاكات الذي ترجع جذوره إلى استحواذ حزب البعث على السلطة في آذار/مارس من عام 1963، والثانية هي الجرائم التي ارتكبت أثناء فترة الثورة التي بدأت في آذار/مارس 2011.وفي كلتا الفترتين، تم انتهاك حقوق الإنسان من قبل حكومات الأسد المتلاحقة ومن قبل خصومها مع تباين درجات المسؤولية التي تتحملها الدولة عن تلك الانتهاكات، إن الحد السياسي الأدنى الذي تتطلبه مقاربة جذيرة بالثقة بخصوص مسألتي المحاسبة و حقوق الإنسان يجب أن يتمثل في التزام الحكومة الحالية بتلك المبادىء و عدم انتهاكها بشكل فعال.و من منظور إجتماعي، ثمة قيمة ضئيلة للحديث عن المحاسبة على الجرائم الواقعة في الماضي، إذا ما إستمر العنف و القمع السياسي، وإذا ما لم يتم إظهار أدنى مستويات الإلتزام و الإنفتاح السياستين إلى جانب توفر درجات كافية من الأمن تسمح للناس بالتركيز على ما هو أبعد من مجرد ظروفهم المباشرة، فقد يكون من الأفضل تأجيل التخطيط التفصيلي للسياسات ووضعها حيز التنفيذ إلى وقت اخر.[1]

2-التشاور و التقييم

تحظى جملة من الإهتمامامات الوطنية و الدولية بنصيب مماسينتج عنه النزاع الدائر حاليا في سوريا، و قد يكون لبعضها قدر كبير من الغهتمام في صياغة أجندات العدالة الإنتقاليةو ستظهر مطالب بتحقيق تقدم فوري، و شكاوى من سير الأمور ببطىء شديد، أو من ضياع فرصة التغيير، و من تكريس المصالح المتنفذة لمواقعها بإحكامو يتمثل التحدي هنا في كيفية معالجة هذه المخاوف المشروعة بفعالية.[2]

[1] بول سيلز **نحو استراتجية العدالة الانتقالية في سوريا**، (د.د.ن) أيلول 2013

[2] المرجع نفسه.

رابعا:الاستراتيجيات السابقة للعملية الانتقالية

يوصي مشروع اليوم التالي بتنفيذ البنود الواردة أدناه بشكل فوري، وقبل سقوط النظام، كخطوات تحضيرية لعملية العدالة الانتقالية.

الاستراتيجية الأولى: تشكيل لجنة تحضيرية للعدالة الانتقالية

يتوجب في أسرع وقت ممكن أن يتم تشكيل لجنة تحضيرية تقوم باتخاذ الخطوات العملية المقترحة أدناه. ويجب أن تتضمن هذه اللجنة أشخاصاً معروفين من مختلف أوساط المجتمع وخبراء من عدة مجالات تتعلق بجدول أعمال المرحلة الانتقالية (خبراء في القانون، دفع المجتمع إلى المساهمة الفعالة، وسائل الاتصال، تقنية المعلومات، إلخ.). لا بد في هذه المرحلة التحضيرية أن تكون القدرات الفردية عاملاً أساسياً في تشكيل اللجنة، كما سيكون من المهم توافر مستوى معين من التمثيل لضمان دعم برنامج العدالة الانتقالية من قبل مختلف مكونات الشعب السوري، وتنفيذ برنامج تواصل فعال خلال الفترة التحضيرية.[1]

- سيتم استبدال هذه اللجنة التحضيرية بعد مرحلة انتقالية، لتحل محلها اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية، مع نقل كافة الموارد والوثائق ذات الصلة. الرجاء مراجعة ما سيذكر عن هذا الموضوع في الصفحات التالية.

الاستراتيجية الثانية:الإعداد لحماية وتقييم المعلومات

- إعداد خطة احتياطية لحماية وتأمين الملفات والوثائق التي تم جمعها من قبل أجهزة الأمن الحالية، إضافة إلى الوثائق الرسمية مثل سجلات الملكية والسجلات القضائية والمدنية. يجب التواصل مع أفراد ضمن أجهزة الأمن الحالية لدعم تطبيق خطة الطوارئ، بما في ذلك إعداد نسخ من الملفات. ويجب أن تتضمن خطة الطوارئ حماية المباني التي تحتوي على المستندات ذات الصلة.ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الأيام الأولى من أي عملية انتقالية تكون ذات أهمية قصوى من حيث الحماية، فإن الحالات التي تم تسجيلها في بعض الدول تظهر أن هذه المسألة يجب أن تحظى بأولوية عالية.[2]

[1] التقرير النهائي لمشروع اليوم الثالي، دعم الإنتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2012

[2] المرجع نفسه.

- يجب البدء فوراً بجمع وتنظيم المعلومات المتعلقة بعملية العدالة الانتقالية والتي تم تجميعها أثناء فترة الثورة. كما يجب تقييم جودة المستندات بما في ذلك المعلومات التي يمكن استخدامها فيما بعد كأدلة جنائية). ويجب أن يتم ذلك بالتعاون مع مشاريع أخرى مثل المركزالسوري للعدالة والمساءلة والذي هو قيد الإنشاء من قبل منظمة "لا سلام بدون عدالة"وهي منظمة غيرالحكومية تعمل تحت مظلة مجموعة أصدقاء سوريا) لمعالجة ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

- العمل مع النظراء في مجال سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني لجمع المعلومات وتوثيقها من أجل عملية التحري والتدقيق المتعلقة برموز النظام.

- العمل مع النظراء في مجال سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني لوضع معايير ومواصفات للفئات المختلفة من الجناة وتحويلهم إلى الإجراءات القضائية وغير القضائية المختلفة.

الاستراتيجية الثالثة:إطلاق مساعي التوعية والتواصل مع الشعب

- إعداد حملة عامة للتوعية بوجود بدائل تغني عن العمليات الانتقامية، والمساهمة في تطوير استراتيجيات لمنع العنف والتواصل مع دعم المجموعات التي بدأت بالفعل بالعمل على هذه القضايا والبدء بجهود التواصل ونشر أفكار وأهداف ومبادئ العدالة الانتقالية ومناقشتها ضمن السياقات المحلية.وكذلك البدء بحوار وطني بحيث يتم أخذ كافة الظروف والتصورات على تنوعها بعين الاعتبار عند وضع جدول أعمال العدالة الانتقالية، بما في ذلك نصوص وتسميات المبادرات المختلفة.

- ترشيح "سفراء محليين" في مختلف مناطق سوريا لنقل أفكار العدالة الانتقالية قبل انهيار النظام وتعبئة شبكات النشطاء المحليين هذا بالإضافة إلى التواصل مع شخصيات وطنية مرموقة (أو شخصيات إعتبارية، ذات نفوذ ثقافي واحترام في السياق المحلي) جمعيات مدنية هامة متعاطفة مع هذه المبادرة من أجل المساعدة في زيادة الوعي.

- ولا بد أن تستهدف مساعي التواصل المجموعات التي يُتوقع أن تناصر مبادئ العدالة الانتقالية إلى جانب تلك التي من الأرجح أن تتبذها وسيكون من المهم على نحو خاص التواصل مع الجماعات الدينية والنسائية المحلية كي تساهم في جهود التواصل والنشر، وذلك لدعم الجوانب الإصلاحية والتعافي في عملية العدالة الانتقالية.

وينبغي أيضاً مخاطبة كافة أحزاب المعارضة السوريةسيساعد هذا الشمول على ضمان شرعية وسلطة اللجنة الوطنية القادمة للعدالة الانتقالية[1]

- صياغة مسودة الميثاق الأخلاقي الوطني (قواعد السلوك) من أجل إرساء معايير ومبادئ مشروع العدالة الانتقالية، والسعي إلى الحصول على دعم كافة عناصر المجتمع السوري لهذا الميثاق.

الاستراتيجية الرابعةالنظر في كيفية تكامل المؤسسات والعمليات القضائية والقضائية الموازية وغير القضائية

العمل مع النظراء المناسبين في مجال سيادة القانون وقطاع الأمن لتقييم الكيانات والمؤسسات الوطنية القائمة التي قد يكون لها دور في العدالة الانتقاليةقد يتضمن ذلك النظام الرسمي القائم إلى جانب الآليات غير الرسمية والتقليدية.

العمل مع النظراء المناسبين في مجال سيادة القانون وقطاع الأمن لتقييم إطار العمل القانوني الذي يمكن تطبيقه في العمليات القضائية إلى جانب القوانين الفردية التي قد تكون بحاجة إلى مراجعة.

- العمل مع النظراء المناسبين في مجال سيادة القانون.[2]

[1] الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الإنتقالية كما أقرها مؤتمر المعارضة، جامعة الدول العربية، القاهرة تموز، 2012..

[2] المرجع السابق.

المطلب الثاني: تفعيل أليات العدالة الانتقالية في سوريا

أولا: مطابقة الآليات والأهداف

ثمة حاجة إلى عددٍ من الآليات المختلفة لتلبية مجموعة متنوعة من الأهداف التي تميز عملية العدالة الانتقالية . وبالتالي فإن مسألة الشكل الذي ستتخذه عملية العدالة الانتقالية في سوريا مسألةٌ لا يمكن أن يجيب عنها أحد سوى السوريين، استناداً إلى دراسة متأنية لأهدافهم وغاياتهم .ومن المهم أن نلاحظ و بشكل مستقل عن حرية سوريا في اختيار أنسب الآليات لأهدافها، أنها لا تزال مُلزمة بعديد من الالتزامات القانونية الدولية وهذه الالتزامات هي:

- الالتزام بعدم السماح بالإفلات من العقاب
- الالتزام بتقديم تعويضات إلى الضحايا
- الامتناع عن العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية[1].

1 الآليات القضائية

تركّز الآليات القضائية الرئيسية على المسؤولية الجنائية والملاحقات القضائية الفردية .فالملاحقة الجنائية للمرتكبين المزعومين لجرائم خطيرة هي عادةً إحدى النقاط المحورية لعملية العدالة الانتقالية وستقدّم المحاكم السورية وقانون العقوبات السوري نقطة انطلاق مهمة للمساءلة الجنائية . لكن في عديد من المجتمعات الانتقالية، بما في ذلك سوريا، يمكن أن يشكلُ تأمين المساءلة الشاملة من خلال النظام القضائي المحلي تحدياً كبيراً .ومن غير الواضح إذا كانت ثمة قدرات وموارد كافية ضمن النظام القضائي السوري لإنجاز هذه المهمة في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب وعلى المستوى المحلي قد لا يجرِّم قانون العقوبات تلك الأفعال التي قد تشكل جرائم بموجب القانون الدولي(المعمول به في سوريا لم يُطبَّق محلياً أو لا .) ولذلك قد تكون موارد قضائية إضافية مطلوبةٌ ، بما فيها قواعد القانون الدولي .ويمكن أن تُستخدم هذه الموارد داخل المؤسسات القضائية القائمة في سوريا، أو في المحاكم المحلية أو "المدوّلة" الجديدة التي ستُنشأ خصيصاً ، أو في محكمة دولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية ICC، إذا تم تقرير ولايتها القضائية.[1]

---

[1] المركز الدولي للعدالة الانتقالية، متحصل عليه من الموقع:
https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice مرجع سابق

2-الآليات غير القضائية

قد تكون ثمة حاجة إلىمجموعة من الآليات غير القضائية لاستكمال عمل الآليات القضائية،ودعمهماكجزء من عملية العدالة الانتقالية .وقد لا تكونالإجراءات الجنائيةقادرةً على معالجة كلالجرائم المبلغ عنها، وقد لا تكون قادرةً علىإشراك كل ضحية، وقد لا تكونقادرةربما على تلبيةالرغبة في لمحة أوسرد أوسع للأحداث، بما في ذلك التحقيقات في المسؤولية المؤسسية.

وهناكأنواعٌكثيرة من الآليات غير القضائية، يجب أن يكون كل منهامتلائماً معظروف مجتمع انتقالي مثل سوريا .ويجب علىواضعي السياسات التفكير بشكل خلاق من أجل تحديد تلك الآليات التي تخدم أهدافها بأكبر مقدار من الفاعلية[1].

3-لجان التحقيق أو تقصي الحقائق

أُنشِئت لجان تقصي الحقائق للتحقيق والتوثيقوالتقرير حولفترات القمعوالانتهاكات وهيتُؤسَّس إما لأن الحقائق ليستمعروفة جيداً ، أو لأنهامخفيةٌ أومشوهة، أو لأنه مطعون بها .ويمكن للجان تقصي الحقائق المساهمة في العدالة الانتقالية من خلال تأمينصورة كاملة عن الأحداث أثناءفترة من الانتهاكات .ويمكن لهذا أن يساعد الضحايا على التوصل إلى فهم أفضل لسياق معاناتهموالجرائم التي ارتكبت ضدهم، ويساعدهم على التوصل إلى فهم ما حدث لأحبائهم، ويوضحللأفرادوالمجتمعات أن هناك آخرين،ربما على" الجانب الآخر"، يبادلونهم تجاربهم ومعاناتهم.

وقد أثبتت اللجان من هذا النوع أنها مفيدة عندما تكون ثمةرغبة في فهم الدور الذي تؤديه مؤسسات معينة في فترة من الانتهاكات،وربما كأساس للإصلاح .ويمكن أن تشمل هذه المؤسسات الجيشوالأجهزة الأمنية، أوالوزارات الحكومية، أوالأحزاب السياسية .ويكون التحقيق في دور المؤسسةومسؤوليتها بأكملها خارج نطاق المحاكمات الجنائية التيتركز على دورأفراد معينين في أحيانكثيرة .ولذلك يمكن للجان تقصي الحقائق أن تلعبدوراً قيماً في سد هذهالفجوة عن طريق التحقيق في مؤسسات بأكملها وفي السياق الذي يسمح لها بالعمل ضمنه.

[1] **العدالة الانتقالية في سوريا**، (د.ب.ن) ، مؤسسة دولتي للنشر و التوزيع ، (د.س.ن)، ص 21

أ -لجان الحقيقة

وعلىغرار لجان تقصي الحقائق ثمة لجانللحقيقة تركّز لجنة الحقيقة على أنتقدّم لجميعالمتضررين منالنزاع أوفترة من القمعفرصةً لتبادل التجارب والتعبير عن همومهموالإبلاغ عن احتياجاتهم وتوقعاتهم.تركّز عادة على ضحايا النزاع لكنها قد تشكّل أيضاً فرصة للمرتكبين لتبادل تجاربهم وإخبار جانبهم من القصة.ويمكن لشهادات الضحايا والجناة أن تلعبدوراً مهماً في توثيقفترة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان،لكنكثيراً ما تكون فائدة لجان الحقيقة في الأهمية التييعلّقها الضحايا علىفرصة تبادل التجاربوالحصول على صوت واضح في عملية العدالة الانتقالية .ويمكن إعطاء البعض مثل هذه الفرصة كشهود في محاكمة جنائية، لكنيُرجَّح أن تكون الفرصة مقتصرة على عدد صغير من الضحايا، وقد لاتُتاحلهؤلاء الحريةلمشاركة كل ماتعرضوا له من تجارب.

ويمكن للجان الحقيقة لعب دور حاسم في منع حدوث أيفجوة في مجال الإفلات من العقاب في الحالات التي يفوق فيها عدد المشتبه فيارتكابهمجرائم ما يمكن للآليات القضائية المتاحة أن تستطيعمحاكمتهموحاولت بعض عمليات العدالة الانتقالية،خصوصاً في جنوب أفريقياوسيراليونوتيمور الشرقيةإشراكمتركبيالجرائمالصغيرة في عملية قول الحقيقة .إن هذه المهمة صعبة في معظم الأحيان حتى عندمايشارك الجناة من مرتكبي الانتهاكات البسيطة،فالزعماءوالقادة لايشاركون عادة، لكن تقديم الحوافز الصحيحة يساعد في المصالحة المجتمعية

ب-التعويض أو المقابل أو ارجاع الممتلكات لأصحابها

في 2005 ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة" المبادئ التوجيهية الأساسية للأمم المتحدة في شأن الحق في الانتصاف و التعويض عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي . وتُبرز هذه الخطوط التوجيهية حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة بمقابل سريعوكافٍ وفاعل . وإدراكاً لأهمية هذا الحق، شمل نظامروما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إنشاء الصندوق الاستئماني للضحايا"، الذييصدُمِّم لتأمين أشكال مناسبة من المقابل والدعم لضحايا الجرائم التيارتكَب في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

لكن التعويض لا يستطيع تقديم استعادة كاملة .فلا شيء يمكن أن يعوض أحداً عن فقدان أحباء .لكن هذه المبادئ التوجيهية الدولية تؤكد علىالرغم من محدوديتها، أنمقابلاً ذامغزى يمكن أن يلعبدوراً مهماً في حفظكرامة الضحايا، ويساعد في الوقاية مناستمرار الضعف والإيذاء وهذا صحيحخصوصاً في المجتمعات المهمشة.

ويمكن للتعويض أن يتخذ أشكالا عديدة،بدءاً من التعويض المالي للضحايالأفراد إلى أشكال التعويض[1] الجماعي لمجتمعات بأكملها، فضلاً عن التعويضاتالرمزية .ويمكن تقديم التعويضمباشرة من الدولة، أومن الجناة من خلال العمل المجتمعيمثلاً.

والتعويض أحد أصعب جوانب العدالة الانتقالية فالموارد المتاحة تكون في الأغلبمحدودةً للغاية بينما يكون عدد الضحايلكبيراً للغاية .وثمة خطر من أن يجد الضحايا وأسرهم، بعض أشكال التعويض عدوانية لأنها قدتُعتبَر تهويناً من خسارتهم .وثمةأيضاً خطر حقيقي من أن الاستياءوالشعور بالظلمسيتطوران إذا لمْ يُنَحواتعويضاً عادلاً وشفافاً .ويمكن لأشكال من التعويض الجماعيوالرمزي أن تكون ذات قيمة خاصة في هذهالمواقف

ج-إصلاح المؤسسات

عندوجود مؤسسات معينةمسؤولة عن انتهاكات، أو مسؤولة عن مناخ من الإفلات من العقاب، يمكن

بذل جهود لإصلاح هذه المؤسسات من أجل منع الانتهاكات في المستقبل .ويمكن أنيجري ذلك عنطريق جعل عملها أكثر شفافية، أو من خلال وضع هياكلوإجراءات أكثر ثباتاً للمساءلة .وقد ينظر الإصلاح المؤسساتيأيضاً في قانون العقوبات الحالي .فحيث لا يمكن تغيير القانون لتسهيل ملاحقةالجرائم التيارْتُكبَت بالفعل، قد يشيردوره السابق في تسهيل ثقافة الإفلات من العقاب إلى أنه يتطلب تعديلاً ليكون بمثابة أداة مساءلة أكثر فاعلية في المستقبل.

د-التحري والاستبعاد

بعدفترة من الحكم الاستبدادي، قد يكون عدد كبير من الأفراد قدتواطؤوا في الفساد والنشاطات الإجرامية والانتهاكات وسيواجهكثيرون ملاحقة جنائية، لكن قد تبرز أيضاً رغبة في ضمان استبعاد بعض الذين لمْ يُحاكَموا على الأقل من تولي مناصب عامة أو مناصب في الحكومة و بناء مؤسسات جديدة .لذلك فإن التحري عن المرشحين إلى المناصب العامةواستبعادالمتورطين من المؤسسات الحكومية القائمة يكون في الأغلب سمة أساسية للعدالة الانتقالية.

لكن يمكن لهذه العملية أن تكون صعبةومدمرة .فأهمية استثناء المذنبين بإساءة استخدام السلطة يجب

[1] المرجع السابق ص 23، 24.

أنْ وازَن مع أهمية تأمين الاستقرار والاستمرارية، بما في ذلك ضمان عدم ضياع القدرة من دون داعٍ فيما الحاجة ماسة إليها ولا بد من بذل جهود لضمان وجود معايير واضحة وشفافة تركز على السلوك الفردي، بدلاً من التركيز على مجرد الانتماء .وينبغي أن تضمن العملية أيضاً الحقوق بإجراءات سليمة للتقاضي، بمافي ذلك إجراءات واضحة للاستئناف و القيام بمحاكمة عادلة.[1]

هـ-إحياء الذكرى

يقدّر الضحايا، والمجتمعات ككل، في الأغلب الاعتراف بالخسارة والمعاناة وبعض الأشكال العامة لإحياء ذكرى من فقدوهم .وبالتالي يمكن للمبادرات الرسمية لإحياء ذكرى ضحايا أن تكون ذات قيمة هائلة للضحايا .ويمكن للمتاحف، والتماثيل، وإعادة تسمية الشوارع أو الساحات، وأفعال التذكر والاعترافات الرسمية أن تلعب دوراً مهماً في تقديم شعور بطي صفحة مؤلمة إلى الضحايا قد يحتاجون إليه خلال إعادة بناء حياتهم.

و-التنسيق

تعد بعض آليات العدالة الانتقالية مناسبةً لتحديد الذنب والمسؤولية الفردية، فيما تعتبر آليات أخرى أكثر ملاءمة للتحقيق في أدوار مؤسساتية أوسع نطاقا أو في استعادة كرامة الضحايا .فالمساءلة الجنائية، مثلاً، تتطلب آليات قضائية، فيما التحري والاستبعاد يتطلبان إجراءاتٍ لتحديد الأفراد الذين تثبت إدانتهم بالإساءة في استخدام سلطاتهم . وقد تبرز حاجة إلى آليات غير قضائية لتأمين المساءلة حيث لا يمكن أن يُتوقَّع أن تقوم المحاكم الجنائية بذلك . وقد تكون لجنة لتقصي الحقائق أو لجنة للحقيقة مناسبةً لفهم دور مؤسسات محددة، مثل قوات الأمن، ويمكن أن تشكّل أساساً للإصلاح .وقد تكون لجنة الحقيقة مفيدة لمعالجة حزن أولئك الذين يريدون معرفة مصير المختفين أو المتوفين .وبالتالي، لا يمكن التعرف على آليات محددة إلا بعد اتضاح صورة أهداف العدالة الانتقالية في سوريا بعد مناقشات وتشاورات عامة و شاملة.

عند تحديد أهداف العدالة الانتقالية، و تحديد آلياتٍ لتحقيق هذه الأهداف، لا بد من التفكير في كيفية تنسيق عملها وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب الازدواجية غير الفاعلة والتوترات والصدمات النفسية غير الضرورية للضحايا، و هذا أساسي لضمان أن الارتباك أو عدم اليقين لن يحدّا من رغبة الضحايا والجناة.

[1] العدالة الانتقالية مرجع سابق ص 25،26 .

بالمشاركة خصوصاً في سياق صراع معقد مثل الصراع السوري، حيث يعد كثيرون مرتكبي جرائم وضحايا وفي الوقت نفسه .وقد يكون لدى المذنبين في جرائم بسيطة جداً معلوماتٍ ذات قيمة للمحاكم أو لجان.[1]

ثانيا: السياق السوري

يحدد السياق الذي تطّبق فيه عملية العدالة الانتقالية نقطة انطلاق هذه العملية، والتوقعات المرجوة منها، كما يؤثر أيضاً في كيفية عمل الآليات والمؤسسات وطريقة النظر إليهم، وكيفية تفاعلهم مع جوانب المجتمع الأخرى .ولكي ينال جميع السوريين العدالة التي يريدونها ويعتبرونها ملكاً لهم، من المهم النظر في الكيفية التي أثر فيها كل من تاريخ سوريا وثقافتها وأديانها وسياساتها في طبيعة الصراع الجاري، وكيف يمكن لهذه العوامل أن تؤثّر على عملية العدالة الانتقالية فيها وبناءً على ذلك، يمكن تصميم عملية لتحقيق عدالة انتقالية تستجيب لحاجات الحالة السورية الفريدة من نوعها .فطول فترة القتال وشدة حدّته في سوريا ميز الحالة السورية عن معظم حالات بلدان" الربيع العربي الأخرى، وسيكون لذلك بالتالي تأثير عميق على عملية العدالة الانتقالية فيها.

1-أولويات سوريا

أحد أسباب قيام الثورة السورية، يعود في جزء منه، إلى المطالبة بقيام مجتمع أكثر شفافية يخضع للمساءلة ويسوده القانون .غير أن سوريا وجدت نفسها داخل صراع عنيف يتميز بانتشار كبير للجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأمر الذي يستدعي الحاجة أكثر من أي وقت مضى للمساءلة وتحقيق عدالة انتقالية تساهم في بناء سوريا المنشودة.

وباعتبار أن احتياجات العدالة الانتقالية في سوريا، كأي حالة أخرى، عديدة ومتنوعة فمن المهم ضمان تصميم عملية تمنح السوريين العدالة التي يرغبون بها بطريقة تدرك السياق السوري وتنسجم معه .ولكي يتم تقديم صورة كاملة عن أولويات العدالة الانتقالية في سوريا، لابد من القيام بعملية متكاملة من التشاور والتوعية، تشمل سوريا بكافة طوائفها وأثنياتها المتنوعة من طرفي الصراع، بما يضمن ألا تكون العدالة الانتقالية المطبقة هي" عدالة المنتصر ."وقد بدأت بالفعل في سوريا عملية التوعية التي تتكامل مع التحقيقات وجهود التوثيق الجارية .وتحدد الصورة التي بدأت تتشكل عدداً من القضايا المتميزة والتي من المرجح أن تلعب دوراً محورياً في عملية العدالة الانتقالية في سوريا[2].

[1] ـــــــ ، **العدالة الانتقالية في سوريا**، مرجع سابق ص 27

[2] المرجع نفسه.

2-آليات الاستبداد

اتسم تاريخ سوريا خلال العقود الأربعة الماضية بثقافة الإفلات من العقاب .وكانت عناصر مهمة من هذه الثقافة برزت إلى الوجود قبل تولي حافظ الأسد السلطة، ففي 1963 أُعلِنت حالة الطوارئ ولم تُرفَع إلا بعد اندلاع الثورة في عام 2011 . ومنذ 1963 تُحكَم سوريا بموجب قانون الأحكام العرفية الذي يجيز الانتهاكات ويحميها .حيث يسمح القانون للجيش وقوات الأمن بالعمل خارج قواعد القانون المدني.

3-الانقسامات والتنوع

إن المجتمع السوري متنوع دينياً وعرقياً وثقافياً وسياسياً ويُعتبَر فهم هذا التنوع المفتاح لفهم ماضي سوريا وديناميكيات الصراع الحالي .كما أنه مفتاح لفهم عدد من التحديات التي قد تواجه تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا.

أغلبية السوريين هم من العرب، لكن سوريا هي أيضاً موطن لمجتمعات كبيرة من الأكراد والأرمن والآشوريين والشركس والتركمان، فضلاً عن مجموعات أخرى، بما في ذلك الفلسطينيين والعراقيين .ويمر عبر هذا التنوع الثقافي والعرقي مقدار كبير من التنوع الديني .فالأغلبية العظمى من السكان هم من المسلمين السنة، على الرغم من وجود طوائف كبيرة من العلويين والدروز والإسماعيليين والطوائف المسيحية المختلفة وهذا التنوع هو نتيجة لعديد من موجات الهجرة التاريخية إلى مجتمع لطالما رحب بالهجرة إليه وحقق، في كثير من الأحيان ، اندماجاً متناغماً نسبياً بين المجتمعات الجديدة.

لكن عدداً من حكام سوريا حاولوا التلاعب بهذا التنوع لصالحهم .ففي ظل الانتداب الفرنسي فُضِّلت الأقليات في كثير من النواحي، خصوصاً داخل الهياكل العسكرية والسياسية في البلاد فرُقِّيت، مثلاً، أعداد كبيرة من الأكراد . غير أن هذه الحالة سرعان ما تغيرت خلال حكم حافظ الأسد حيث تم تهميش الأكراد واخراجهم إلى حد كبير من السلطة السياسة والعسكرية وعلى النقيض من ذلك فقد كانت الطائفة العلوية في سوريا مهمشة، لكنها نالت، أقله في بعض الحالات، حظوة في ظل النظامين المتعاقبين لآل الأسد وتقدّم الانقسامات وحالات عدم الثقة في المجتمع، وهي إرث هذه السياسات، سياقاً أساسياً لفهم الطريقة التي تدرك بها المجتمعات المتنوعة داخل سوريا السياسات والأولويات المختلفة الخاصة بالعدالة الانتقالية[1].

[1] بدرالدين عردوكي ،**منذ الان العدالة النتقالية**، متحصل عليه من الموقع:
https://microsyria.com/2016/05/19/

المطلب الثالث: تحديات العدالة الانتقالية في سوريا

تعتمد التحديات الخاصة بتطبيق العدالة الانتقالية في سوريا بعملية وطبيعة انتقال النظام إلى حد كبير. ومن بين المتغيرات الأساسية طول بقاء الحكومة الحالية في السلطة وكيفية حدوث الانتقال وما إذا كان هناك تدخل دولي أدى إلى سقوط نظام الأسفإذا ما تم الانتقال من خلال التفاوض في فترة محدودة من الزمن، فسوف يخلّف ذلك آثاراً محمودة مقارنة بانتقال يعقُب فترة طويلة من النزاع المسلح المتبوع بانهيار النظام.من ناحية أخرى، فإن الانتقال الذي يتم بالتفاوض ويشمل نوعاً من العفو المقدم لبشار الأسد أو/ رموز النظام سيؤدي إلى تضاؤل فرص المساءلة والعدالة بلا شكلهذا السبب، فإن مشروع اليوم التالي يعارض العفو كجزء من التفاوض على انتقال السلطة.

ومهما كان سيناريو تغيير النظام، فإن جهود تحقيق العدالة الانتقالية ستواجه التحديات التالية بشكل عام:

1-الوعي المحدود للعدالة الانتقالية

يتمثل أحد التحديات الأولية المشتركة للعدالة الانتقالية في الوعي القاصر بالعدالة الانتقالية كمفهوم، إلى جانب محدودية الوعي بقيمتها وأهميتها .وقد تكون العدالة الانتقالية غير معروفة تماماً ، أو قديُخلَط بينها وبين مفاهيم أخرى، مثل مفهوم أضيق كالعدالة الجنائية .وقد تنظر بعض المجتمعات إليها حتىباعتبارها محاولة من محاولات عدالة المنتصر أو تدخلاً دولياً غيرمرغوباً فيه في المرحلة الانتقاليةالسورية.

قديُشكّك في قيمة العدالة الانتقالية،خصوصاً في سياق حالةالطوارئ الإنسانية التي ستلي النزاع المسلح في سوريا .فمع الملايين من النازحينوالمشردينوالمحاصرين بسبب الفقر، ستكون هناكرغبة مفهومة في تكريس كل الموارد المتاحة لإعادة بناء الممتلكات،وإنعاش الاقتصاد وخلق مؤسسات جديدةقادرة على ضمان الأمن وتحسين حياة الناس في المعنى الملموس .وقد تجعل هذه المخاوفإشراك السوريين في عملية العدالة الانتقاليةصعباً وربما تؤدي إلى مفاهيم خاطئة حول دورها ونواياها.

2-انقسام المجتمع:

لقد أدت الثورة التي قامت في مارس/آذار عام 2011 إلى تفاقم التوتر الطائفي والإقليمي في سوريا، وعمّقت الانقسامات الاجتماعية وخلقت فرصة كبيرة لتواصل العنف الاجتماعي أو الطائفي بعد انتقال السلطة. ومثل هذه البيئة بحاجة إلى التزام مستمر من الحكومة الجديدة بمبادئ العدل والمساواة في التعامل مع كافة الضحايا والجناة

وفقاً للمعايير والأعراف الدولية كما ستحتاج إلى التزام بمنع العنف وعملية عدالة انتقالية تعالج الانقسامات التي عانى منها المجتمع السوري نتيجة للعنف أثناء الثورة إلى جانب الالتزام بالمصالحة الوطنية على المدى البعيد..[1]

3 -الشرعية: القدرة المحدودة والشرعية المهددة.لقد سيطر النظام على المؤسسات العامة بما فيها المؤسسات القضائية والنيابية واستخدمها كأداة للقمع، وقد تورط أو شارك العديد من المسؤولين والموظفين الحكوميين في الانتهاكات التي مارسها النظام.كما أنهم لم يحظوا بالكثير من التدريب الذي يخص وظائفهم، كالتدريب على جمع الأدلة بدلاً من أخذ الاعتراف عنوة بالإكراه مثلاً.وبالتالي، فإن شرعية المؤسسات والأفراد الحاليين وقدرتهم على تطبيق عملية عدالة انتقالية تفي بالمعايير والأعراف الدولية هي أمور غير مؤكدة. ولكن في نفس الوقت أيضا يرى مشروع اليوم التالي أنه توجد قدرة وطنية كافية في سوريا للاضطلاع بالعناصر المختلفة للعدالة الانتقالية، ويدرك أن هناك حاجة إلى عملية تدقيق فعالة وشفافة للمسؤولين الرسميين.كما يقترح مشروع اليوم التالي أن تبقي حكومة ما بعد الأسد المجال مفتوحاً أمام دور دولي في تطبيق إطار عمل العدالة الانتقالية. وقد تم وضع حدود وشروط واضحة لهذا الدور في الخطة القادمة.

التقصي والمسائلة: الحاجة العاجلة إلى المساءلة بعد انتقال السلطة، ستكون هناك حاجة عاجلة وملحة للعدالة والمساءلة من جهة الضحايا، مما سيضع الحكومة الجديدة تحت ضغط كبير للاستجابة بشكل سريع على الرغم من شح الموارد ومحدودية قدرة الدولة.وقد يسعى بعض الضحايا إلى الثأر لأنفسهم بشكل مباشر عن بعض من الانتهاكات الماضية والأخيرة، التي تتراوح ما بين عمليات القتل خارج نظام القضاء إلى التعذيب والسجن والاغتصاب والحرمان من الجنسية والجرائم الاقتصادية والثقافية.إن التعامل مع المعطيات على أرض الواقع والأخذ بآراء الضحايا والقدرة على التفاعل مع المستجدات والقدرة على الاستجابة للمطالب كجزء من تصميم إطار عمل العدالة الانتقالية سيكون أمراً جوهرياً كي يتحلى ذلك الإطار بالمصداقية والشرعية.[2]

[1] ، العدالة الانتقالية في سوريا، مرجع سابق ص 62 .

[2] ، **العدالة الإنتقالية في سوريا بين المفهوم و تحديات التطبيق**، متحصل عليه من الموقع:
http://tda-sy.org/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

الخاتمة

قدمنا في الفصول السابقة دراسة عن كيفية
أرست الأزمة خلال ثلاث سنوات من عمرها مجموعة من الحقائق على أرض الواقع من أبرزها، استحالة وضع نهاية للحالة السورية إلا من خلال إطار دولي وإقليمي شامل يضمن تمثيل كافة مصالح الأطراف الفاعلة على الأرض، ويعكس ميزان القوى، بعدما باتت مصالح الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة هي المحرك الرئيسي للأحداث وبدور أكبر من الدور الذي تلعبه الأطراف المباشرة، سواء كان النظام السوري أو المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي، الأمر الذي أدى إلى تشعب شبكة المصالح الإقليمية المرتبطة بالداخل السوري نظاماً ومعارضة. بالإضافة إلىأهمية العدالة الانتقالية كمفهوم أساسي تأمين الإنتقال بعد فترة من الصراع و إرتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان،

وإن كان بالإمكان وضع توصيات فستكون كالتالي:

يجب اعتبار العدالة الانتقالية الوسيلة التي يمكن من خلالهالسوريا مواجهة ماضيها والبدء بعملية إعادة بناء المجتمعوالدولة .ويمكن أن تساعد في انهاء عصر الإفلات من العقاب وكسر دوائر العنف التيزعزعتاستقرار المجتمع في الماضي، وتقوية الضحايا واستعادةكرامتهم قدر الإمكان، وتوفير أساس لإصلاح الهياكل السياسية واستعادة سيادة القانون، وضمان وجود الأساسلمبادرات للمصالحة ولا تعد العدالة الانتقالية النهج الوحيد الذي تحتاجسوريا إليه للتغلب على ماضيها وتحقيق السلامالاستقرار،وإنما هي أداة مهمة للوصول إلى تلك الأهداف.

–المجتمعالسوري مجتمعمتنوع ذو تاريخ من السياسات الحكومية القائمة على مبدأفرقتَسُد ولا يمكن انكار أنالصراع الحالي قد فاقمالتوتراتوالانقساماتالموجودة في المجتمع، و بالتالي فإن أكبر تحديات العدالة الانتقالية سيكون بكيفيةرسمها سواء في الواقع أو التصور، بحيث تكون أداة عدالةللسوريين جميعهم .فإن استثناء بعض المجتمعات، أو حتى جعلها تشعر بأنها مستبعدة، خاصة فيالمراحل الأولية للتشاور، سيحملها إلىرفع غطاءالشرعية عن عملية العدالة الانتقالية منذ البداية،وربماستُعتبَر جزئية أوعبارة عن" عدالة المنتصر."

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

❖ قائمة الكتب:

1/-العماد مصطفى طلاس**الثورة العربية**، الطبعة الثالثة، بيروت:دار الشورى للنشر والتوزيع، (د .س.ن).

2/- أحمد شكر الصبحي، **مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي**، بيروت: (د.د.ن)، 2000.

3/- أحمد يوسف، نفين مسعد، **حال الأمة العربية 2010-2012**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

4/-أسامة عبد الرحمن**:الربيع العربي وعلاقته بالأمن القومي**، القاهرة:هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2013.

5/-إسماعيل عبد الفتا**إجارة الصراع و الأزمات، الدولية بالتطبيق على الصراع العربي الإسرائيبي**، (القاهرة:العربي للنشر و التوزيع،2001).

6/-حسن البزاز **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان و التحول**المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت،2001.

7/جلبي فهيل جبار، **المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد" 2003** ، العراق، مطبعة خاني.

8/ جمال وكيم**صراع القوى الكبرى على سوريا-الابعاد الجيوسياسية لأزمة 2011** شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، شارع جنان،2012.

9/-جواد الحم**إدارة المرحلة الإنتقالية مابعد الثورات العربية** موكز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، (د.س.ن).

10/-حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان و التحول**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت،2001.

11/- ربيع نصر زكري محشي، أبو اسماعيل ، خالد ، **الأزمة السورية –الجذور والأثار الاقتصادية والاجتماعية**، (د.ب.ن)المركز السوري للبحوث السياسية في الجميعية السورية للثقافة والمعرفة، 2013.

12/ياد رضوان، عمر سراج، واخرون، **خطة التحول الديمقراطي في سوريا** ، (د .ب .ن)المركز السوري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، أغسطس،2013.

قائمة المراجع

13/-زهدي عبد المجيد سمور،**تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس للنشر والتوزيع ،.2008

14/-زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، الأردن:دار المسيرة للنشر والتوزيع،2011.

15/-سهيل حسن الفتلاوي،**جامعة الدول العربية في مواجهة العولمة**، الجزء الأول، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

16/-سهيل حسن الفتلاوي،**جامعة الدول العربية في مواجهة العولمة** الجزء الثاني، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

17/-سمير سعيفان، **الغضب: ديناميكية القوى الاجتماعية في الثورة السورية** ، الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

18/- عبد الإله بلقزيز، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي** ،موسسة عبد الحميد شومان، الأردن،2012.

19/-عبد الحميد دغبج،**جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة قراءة في المواقف والقرارات** ، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

20/- غالب بن غلاب العتبي،**جامعة الدول العربية وحل المنازعات**، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

21/قدري علي عبد المجيد،**اتصالات الأزمة و إدارة الأزمات** ، دار الجامعة الجديدة 28،40شارع سويتر الأزاريطة، 2008

مدحت أبو النصر،**نظرية الأزمة و إدارة الأزمات**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث لاستراتجيات التغيير و تطوير منظمات الأعمالالعربي،القاهرة،1993.

22/الربيع العربي،**آليات الخلاص من الاستبداد**، دراسة حالات، مؤسسة دراغم ،،بيروت، شرق الكتاب ط2، 2012.

23/-العدالة الإنتقالية في سوريا،(د،ب،ن) مؤسسة دولتي للنشر و التوزيع،(د،س،ن).

قائمة المراجع

❖**المراجع باللغة الفرنسية:**

Juan E.Mendez national reconciliation : transnational justice and the International criminel court.

الدراسات غير المنشورة:

ب) - المقالات (الدوريات) :

1/أبوبكر الدسوقي ، "عالم مختلف –الشرق الأوسط بعد الثورات العربية "، مجلة السياسة الدولية ، العدد(184)، المجلد 46، 2011.

2/لشمري ناظم نواف، اشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية" مجلة المنتصرية للدراسات العربية و الدولية،العدد،39.

3/ جاسم الصغير ، "الأنظمة العربية والاصلاح السياسي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد،1221،(07/ماي/2005).

4/زين العابدين شمس الدين نجم،**تاريخ العرب الحديث و المعاصر** ، الأردن،دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2011 ، ص ص 38–39

5/–سلام الكواكبي، ر"قصة المذبوح هل بعد جنيف 2فرصة بشار الأسد للبقاء في منصبه "،مجلة العرب السياسية، العدد(158)، نوفمبر2013.

6/سامح راشد، سوريا ولبنان حسابات تقليدية و حسابات جديدة"،مجلة السياسة الدولية،العدد،152،(كانون الثاني 2005).

7/عبدالحسين شعبان،مقاربات عربية للتجربة الدولية"الحوار المتمدن،العدد،3652،(2012/02/28)

8/مروان عبدالرزاق،مستقبل الثورة السورية"مجلة الحوار المتمدن ،3549، (2011/11/17).

9/ جاسم الصغير، "الأنظمة العربية والاصلاح السياسي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد،1221،(07/ماي/2005).

10.علي حسن السعدني،إستراتيجية إدارة الأزمات"مجلة الحوار المتمدن،عدد4179 ،2013/08/09.

11/ وفق مصطفى الخزرجي **نظرة في الأزمة السورية و مواقف الدول الكبرى**، مجلة الباحث الأكاديمية، العدد8 جانفي 2016.

ثانيا:المراجع الإلكترونية (باللغة العربية):

1/ مريدي خالد ، "مبادرات تطوير الجامعة العربية " ، 3 مارس 2004 ، متحصل عليه من الموقع:

http://www.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/%20newsid-3528000/3528701.stm.

2/ عثمان رواف ، بين الأزمة و الثورة الأبعاد المحلية و الاقليمية و الدولية في المسألة السورية ، المتحصل عليه من الموقع:

http://elaph.com/Web/opinion/2013/10/840315.html

3/ ـــــــــ، **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي** ،المعارضة السورية من يمثل من؟ من مع و/أومن ضد من؟ المحصل عليه من الموقع:

https://chronicle.fanack.com/ar/syria/history-past-to-present/the-syrian-opposition-who-is-who/

4/ سمير الحجاوي ،**السلاح في مواجهة السياسة**، المتحصل عليه من الموقع

http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015/12/201512102132248651 27.htm

5/ جامعة الدول العربية "**المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا**"،6 سبتمبر 2011 ، متحصل عليه من الموقع:http://www.arableaguetunis.org/

6/المركز الدولي للعدالة الانتقالية، العدالة الجنائية، متحصل عليه من الموقع:

https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/criminal-justice

7/المركز الدولي للعدالة الانتقلية،الحقيقة و الذاكرة، متحصل عليه من الموقع:

https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/truth-and-memory

9/المركز الدولي للعدالة الانتقالية،جبر الضرر، متحصل عليه من الموقع:

https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/institutional-reform

اصلاح المؤسسات المركز الدولي للعدالة الانتقالي، متحصل عليه من الموقع:

://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/institutional-reform

قائمة المراجع

❖ **التقارير:**

1/ التقرير النهائي لمشروع اليوم الثاني لدعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، 2012.

2/ الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقالية كما اقرها مؤتمر المعارضة، جامعة الدول العربية، القاهرة، تموز، 2012 .

3/ وثيقة المرحلة الانتقالية لسوريا الجديدة، الإدارة السياسية و العدالة الانتقالية والأمن و الاقتصاد، المجلس الوطني السوري، نيسان، أبريل، 2012

الفـــــهرس

العناوين **الصفحات**

مقدمة..... أ-و

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة.....08

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم العدالة الانتقالية.....08

المطلب الأول: مفهوم العدالة الانتقالية..... 08

الفرع الأول:نشأة و تطور مفهوم العدالة الإنتقالية 09

الفرع الثاني:تعريف العدالة الإنتقالية 09

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية و المفاهيم المشابهة لها 11

المبحث الثاني: عناصرالعدالة الانتقالية..... **13**

المطلب الأول:مكونات العدالة الإنتقالية 13

المطلب الثاني: أهداف العدالة الانتقالية 20

المبحث الثالث:التعريف بمفهوم ادارة الأزمة..... **21**

المطلب الأول:تعريف الازمة 21

المطلب الثاني: مفهومإدارة الأزمة..... 23

المطلب الثالث:استراتجية إدارة الأزمة **24**

الفصل الثاني:مسارات و تطورات الأزمة السورية 27

المبحث الاول: جذور و خلفيات الأزمة السورية..... **28**

المبطلب الأول:البيئة الجيوسياسية لسوريا 29

فهرس موضوعات

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للأزمة السورية 29

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للأزمة السورية 33

المبحث الثاني: فواعل الأزمة 35

المطلب الأول: الفواعل الداخلية للأزمة السورية 35

المطلب الثاني: الفواعل الخارجية للأزمة السورية 35

المطلب الثالث: الأبعاد الدولية للأزمة السورية 37

الفصل الثالث: استراتجيات ادارة الأزمة السورية 38

المبحث الأول: اليات ادارة الأزمة السورية 39

المطلب الأول: أساليب السلطة السياسية لحل الأزمة السورية 39

المطلب الثاني: أساليب المعارضة لحل الأزمة السورية **42**

المطلب الثالث: الأساليب الأممية لحل الأزمة السورية 45

المبحث الثاني: مشروع العدالة الانتقالية في سوريا 51

المطلب الأول: استراتيجية العدالة الانتقالية في سوريا 51

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية في سوريا 60

المطلب الثالث: تحديات العدالة الانتقالية في سوريا 67

الخاتـــمة. 69

قائمة المراجع 70